



الرقابة الرادعة تتطلب الانتقال لمحل الشكوى وليس الطلب من الشركة الرد عليها

كبح المخالفات والممارسات
السلبية يعني تقدم على
المؤشرات العالمية وثقة أعلى

مخالفات ضاربة في العمق
بعضها منذ 7 سنوات
وتتراكم عليها الميزانيات

الشكوى والإبلاغ عنها تساوي جريمة وقعت وممارسة خاطئة تمت، بدليل كثير من الأخطاء والجرائم والمخالفات التي تشهدها شركات في جميع أنحاء العالم، وأخرها مخالفة في سوق خليجي وقعت بشأنها جزاءات مالية بقيمة 18 مليون ريال، وهي مخالفة في البيانات المالية لعام 2018 أي قبل نحو 7 سنوات. هذا التطور يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار، فيتم اعتبار أصحاب الشكوى جزء من المنظومة الرقابية، وذلك بالترغيب وليس بالترهيب، وتحميل من يرى أو يعلم بخطأ أو مخالفة أكلاف مالية. كل خطوة نتقدمها في كبح المخالفات والممارسات السلبية تعني جاذبية أكثر، وتقدم على المؤشرات العالمية، وثقة أعلى.

منها، بحيث يتم الانتقال إلى مقر الشركة وطلب فحص الوثائق محل الشكوى في إطار العمل الميداني، مشيرين إلى أن هذا التواصل الدائم أو أخذ كافة الملاحظات على محمل الجدية سيكون بمثابة حزام أمان رادع، وإجراءات احترازية ستحقق قدراً جيداً من الانضباط الاستباقي، علماً أن هكذا إجراءات ستحقق مكاسب على المديين المتوسط والبعيد، من تراجع للمخالفات وبالتالي تراجع أعداد الشكاوى تدريجياً. ترى أوساط قانونية أن آلية طلب الرد من الشركة على شكوى أو بلاغ يجب أن تكون مختلفة عن طلب الرد على مخالفة أو ملاحظة، فالجرائم المالية باتت تضاهي الجرائم الجنائية، لذا يجب التعاطي معها بحضور ميداني لاستبعاد أي فرضية أخرى.

مع تطور الجرائم المالية التي يتم إثباتها بشكل متواصل، وما أكثرها في ظل حجم المخالفات التي ارتكبتها الشركات على مدار سنوات تزيد عن عقد ونصف تقريباً منذ دخول العهد الرقابي بالقانون الجديد، بات من الضروري التعامل بواقع جديد ونهج حصيف يتمثل بضرورة الانتقال للشركة أو الكيان محل الشكوى، بعيداً عن الافتراض المسبق بأنها شكوى كيدية من عدمه، وبعيداً عن جديتها من عدمه. يمكن أن يتم فرض مسؤوليات عكسية على الطرف المشتكي في حال الفحص، وفي حال ثبت أنها كيدية لا أكثر، ويكون الجزاء مرتبط فقط بالكيدية. مصاد رقابية قالت أن هناك عمليات تفتيش دورية تطال الشركات، فليكن التعاطي الميداني مع الشكاوى جزء

وفق سيناريوهات متأزمة

شركات استثمار تجري اختبارات ضغط على مركزها المالي

ملاءة مالية كافية للوفاء بالالتزامات
والمصرفيات التشغيلية

بنهاية الربع الأول.

كما أظهرت العملية احتفاظ الشركات التي قامت بعملية دراسة الأثر المحتمل للأوضاع القائمة بمصدات سيولة وموارد رأسمالية تعتبر كافية للوفاء بالتزاماتها ومصروفاتها التشغيلية عند استحقاقها. وجدير ذكره أن تلك الممارسة تضاهي اختبارات الضغط التي تقوم بها البنوك.

كشفت مصادر استثمارية عن أن شركات استثمار مدرجة قامت بعملية تقييم للأثر المحتمل لحركات السوق السلبية على قدرتها على تحقيق استثماراتها أو الحصول على التمويل، وذلك في ظل سيناريوهات مختلفة متأزمة، وأظهرت النتيجة عدم رصد أي تجاوزات لعتبات السيولة أو قيود الاستثمار أو سياسات إدارة رأس المال، وذلك على الوضع القائم للمركز المالي

سؤال الأسبوع

هل المخالف يعترف
أم يدافع ويبرر؟

إذا ارتكبت شركة مخالفة، وتم الشكوى بشأنها أو الإبلاغ عنها، وطلبت الجهات الرقابية من الشركة الرد على الشكوى أو المخالفة، هل ستعترف الشركة أم ستسوق المبررات تلو المبررات للتصل من الشكوى؟ أليس كل المدانين يدعون البراءة؟!

زيادة رأسمال تفتح آفاق من التفاؤل

تزايدت مؤخراً مؤشرات تدل على قرب إعلان أحد البنوك طلب زيادة رأسمال. الخطوة تعتبرها أوساط استثمارية مراقبة إيجابية جداً، حيث أنها مرتبطة برؤية تتعلق بحجم أعمال وأنشطة ومشروعات تتطلب سيولة كبيرة وطلب مرتفع على التمويل المؤسسي. إيجابية النظرة لزيادة رأس المال نابعة من مكانة وقوة البنك، على عكس الكيانات الأخرى عموماً التي تطلب الزيادة للإنقاذ.

في ظل تراجع الأنشطة والأعمال... كيف ولماذا تنمو المصروفات التشغيلية؟

شركات مصروفاتها ثابتة أو نامية رغم اختلاف وتراجع مستوى التشغيل؟

أرقام في ميزانيات تستحق الدراسة... نمو مصروفات 8% رغم تراجع تكاليف التشغيل 14.9%!



7. شركات نمت مصروفاتها وتحسنت إيراداتها لكن هوامش الربحية لغز ومثار جدل، حيث تعتبر ضئيلة جداً وضعيفة لا تتناسب مع طبيعة أعمالها، بل يجب أن تكون تلك الهوامش أفضل بكثير مما تم إعلانه.

8. ليس من الانضباط المالي والحوكمة أن تتواصل المصروفات في حين تضطرب الأعمال والأنشطة وتهتز وتراجع الأرباح، حتماً هذه القاعدة المقلوبة تعكس وتكشف خللاً.

9. تتراجع الإيرادات وتنخفض هوامش الربح والشماعة جاهزة «الأحداث الجيوسياسية والتداعيات العسكرية»، لماذا لا تؤثر تلك المبررات على المصروفات؟

10. ميزانية شركة تحمل أرقام تستحق الدراسة والتأمل، نمو المصروفات بلغ 8% للربع الأول 2026، في حين الإيرادات من العمليات التشغيلية تراجعت 3.5%، وتكاليف عمليات التشغيل تراجعت 14.9%، فلماذا ارتفعت المصروفات إذا؟

أنها كما هي ولم تشهد تغيير، خصوصاً في ظل الظروف الحالية؟ كما أن الفوائد وخدمة الدين لم تشهد تغيير، وبشكل أدق فالربع المنتهي في آخر مارس كان ثلثه شبه معطل بسبب الأحداث.

4. التساؤل الأهم، إذا كانت هناك زيادة في المصروفات في أشهر التوقف والتراجع في الأنشطة والأعمال، فكيف سيكون الوضع في أشهر الانفتاح والتشغيل؟

5. هل الزيادة التي شهدتها بعض الميزانيات في المصروفات خلال الربع الأول ستستمر بنفس الوتيرة أم ستتراجع خلال الفترات التالية؟ وهل سيكون لها انعكاس إيجابي؟

6. الزيادة في المصروفات يكون ناتج عن توسع وزيادة في الأعمال والتشغيل واقتراض جديد، وبعض النماذج لم تشهد متغيرات، فما هي المبررات الحقيقية لهذه الزيادات؟ كل نمو في المصروفات يجب أن يقابله تحسن في الإيرادات أو انعكاس إيجابي مستقبلي.

بعد إغلاق الفترة المالية الأولى من 2026 بما شهدته من تحديات وتداعيات، ودخول المستثمرين في عملية فلتر وفزر ومراجعة وقراءة البيانات المالية، تصدرت الواجهة أبرز الملاحظات حول مؤشرات النمو وزيادة المصروفات العمومية والإدارية والتشغيلية في بعض الشركات، بالرغم مما يلي:

1. تراجع الأنشطة وحجم الأعمال بسبب الأحداث والتداعيات، حيث أن كثير من الشركات انخفضت قوتها التشغيلية والإنتاجية، وبالتالي المصروفات تلقائياً يجب أن تظهر تراجع وانخفاض، لكنها جاءت عكس الواقع والمنطق وارتفعت.

2. الأكثر إثارة أن الزيادة في المصروفات والأرباح وفق القاعدة الطبيعية يجب أن يقابلها زيادة في الأرباح ونمو في الإيرادات، وهو لم يظهر، حيث أن المصروفات ارتفعت من دون نمو أو عائد.

3. بعض الشركات تبرر زيادة المصروفات بأنها ناتجة عن أكلاف التمويل. والتساؤل هو أين هي الزيادة في أكلاف التمويل التي من المفترض

هل سوق OTC محطة للمشطوبين وفاقدي شروط الإدراج والهاربين من القيود التنظيمية؟

الشركات المدرجة في «أوت تي سي» أكثر من السوق الرسمي بنسبة 11%

شركات تضم أصول بمليارات الدنانير مطلوب حمايتها بالشفافية

لماذا لا يتم إلزامهم بالإعلان عن البيانات المالية فصليا أو نصف سنويا أسوة بسوق الشركات الناشئة؟



التعامل مع نافذة OTC كمنصة بسيطة الضوابط والشروط، لكنها نافذة في موقع البورصة الرسمي وعليها مسؤولية

كيف يتم إلزام شركات السوق الناشئة بالإفصاح عن بياناتها المالية نصف سنويا، وشركات مساهمة عامة تحوي أصول مليارية لا تعلن ولا تلتزم بأدنى درجات الشفافية تجاه المساهمين؟

شركة مدرجة سجلت أصولها العقارية بأسماء مجلس الإدارة فتم شطبها واستقرت «مرتاحة» في OTC ... فهل هذا وضع صحي ومقبول استثماريا؟

كيف يتم التسعير وتتم عملية التداول من دون بيانات مالية أو معرفة المركز المالي للشركة؟

من المسؤول عن الرقابة على شركات OTC؟ من يُسائل مجالس الإدارات؟

150 شركة مدرجة بينها أسهم سعرها يفوق دينار!!

ملف العمولات

هل المستثمرون أفضل حالا من الكيانات والمؤسسات حتى يتم استهدافهم؟

إيراداتها، فمن يطالب بحقوق المساهمين؟ هل لدى المساهمين قدرة على فرض أي قرار، كما يتم فرضه عليهم بخصوص العمولات؟ وفي حالات فرض العمولات أو زيادتها، كيف للمستثمرين أن يتصدوا لتلك الزيادات في توقيت يعاني فيه الجميع؟

أو قبول فوائد عليها. الآن تأتي كيانات كبرى وتضع عمولات على المتداولين! فهل المتداولين أفضل حالا من الشركات في هذه المرحلة؟ التساؤل الأهم هو، إذا كانت الجهات مقدمة الخدمات تبحث عن مصالحها وتجتهد في تعزيز

على مدار سنوات طويلة كانت أموال المستثمرين متراكمة بمبالغ مليونية في «المقاصة» قبل وجود جهة رقابية، ولم تفكر أي جهة في منح أصحاب تلك السيولة أي عوائد أو فوائد، رغم أنه كان يتم إيداعها في ودائع قصيرة الأجل، حتى جاءت الجهة الرقابية وأوقفت استغلال تلك الأموال في أي ودائع

بنوك تتيح
لشركة «المركز
المالي»
3 ملايين دينار
سحب على
المكشوف

تتيح بنوك محلية لشركة المركز المالي الكويتي حجم تسهيلات سحب على المكشوف غير مضمونة وتحمل معدل فائدة يتراوح بين 1.75% و 2.25% فوق سعر الخصم المعلن من قبل البنك المركزي.

صغار المساهمين
ومجالس الملايين

كل التجارب أثبتت أن المساهمين لم ينالوا من مجالس الإدارات التي تضرروا من ممارساتهم التي قادت الشركات للشطب. وبالنسبة للتعويضات، فقياساً لحجم الخسائر، والفترة الزمنية المنتظرة للحصول على تلك التعويضات، والمصروفات، وضيق الفرص الاستثمارية والتوزيعات على المساهم طوال سنوات الملاحقة، كما أنه وبحسابات التضخم وتراجع قيمة المبالغ الشرائية قياساً بقيمتها وقت الشطب، يظهر جلياً أن التعويضات المتوقعة لصالح المستثمر ليست مجدية أو جارية للضرر. الحل يجب أن يكون بإعادة النظر في التجربة بالكامل، وإعادة صياغة واقع جديد يحفظ حقوق صغار المساهمين بالدرجة الأولى، مع تغليظ العقوبات لتكون رادعة بقوة القانون دون وضع صغار المساهمين في مواجهة مع مجالس الملايين.

الكويتية للاستثمار:
موجودات قيمتها
327,371 مليون وإيراداتها
6,330 مليون دينار



هامش الإيرادات

إلى الموجودات 1.93%

خارطة الإيرادات... الكويت لها
اليد الطولى بنسبة 85.79% من
الإيرادات و 21,14% موزعة على
أوروبا وأمريكا وآسيا والخليج

خارطة توزيع موجودات وإيرادات الكويتية للاستثمار

م	الدولة	الإيرادات مليون دك	الموجودات
1	الكويت	5,431,169	215,061,870
2	دول الخليج	215,427	36,547,479
3	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	267,141	4,360,586
4	أوروبا	448,384	41,723,371
5	الولايات المتحدة	(31,929)	28,053,018
6	آسيا	-	1,624,920
	الإجمالي	6,330,192	327,371,244

أكبر محفظة في البورصة 487.3 مليون

بلغت حجم المحفظة الاستثمارية الخاصة العائدة لمجموعة صناعية، والموجهة للاستثمار في الأسهم المدرجة في البورصة، 487.3 مليون دينار، تدار تحت مظلة شركة استثمار واحدة، وهي من الأطراف ذات الصلة.

ملف الشهرة بات فوضي

قالت شركة أن القيمة الدفترية لاستثماراتها تشمل قيمة شهرة بقيمة 85 مليون، وكانت نهاية 2025 تبلغ 198 مليون. وقبلها شركة وضعت شهرة مبالغ فيها وكانت محل تحفظ رقابي، كانت تقدر بنحو 20 مليون. وشركة أخرى ميزانيتها كانت تتضمن شهرة للرئيس التنفيذي. البنود المطاطية تحتاج انضباط أكثر.

صندوق الأسرار:

11 شركة تملك إمكانات ضخمة ومقومات النجاح متوفرة، تحتاج فقط قليل من الاهتمام وانتقاء قيادات تنفيذية أمينة ومؤهلة. هناك وعود من ملاك مؤثرين بأنه سيعاد ترتيب أوضاعها وستعود للواجهة. المستثمرون يتأملون خير، لكن الوقت كالسيف إن لم تقطعه قطعك، والنجاح يحتاج جدية وخطوات جريئة ومقدامة. خسارة هذا الكيان أن يبقى ضعيفاً رغم تعدد الإمكانيات والشركات التابعة والزميلة واستثماراته وشراكاته في أسواق خليجية قوية اقتصادياً تملك فيها مساحة عقارية مليونية.

12 مضارب مليئ لكنه ضعيف فنياً، حيث يصنف كمضارب بالاسم فقط، يقوده نص مضارب أضعف منه، يعتمد على الإشاعات في تحركاته. اختلفوا سابقاً مع مالك مجموعة كبرى، وحالياً يعودون للتعاون مرة أخرى بالاستثمار في إحدى شركاته.

13 شركة استثمار كبرى تقول في ميزانياتها أن اضطراب سلاسل الإمداد وأسعار الطاقة ضغطاً على هوامش الربحية وعلى نشاطها، رغم أنها لا تدير سوى المحافظ والصناديق فقط. حتى الشماعة والحجة ومبررات الخسائر غير مقنعة ولا تتماشى مع نشاطها. مع العلم أنه على مستوى السوق هناك 58 شركة حققت نمو في أرباحها. الفشل أسبابه وشماعاته كثيرة، لكن الناجحون والمبدعون يبقون قلة لا يعرفون الرضوخ للمتغيرات، بفضل حسن الإدارة والرؤية.

14 شركة استثمار أخرى قالت أنها قامت بدراسة الآثار المحتملة للتطورات الجيوسياسية ولم تتعرض عمليات المجموعة لأي اضطرابات جوهرية، كما لم يتم تحديد أي أثر جوهري يتطلب إجراء تعديلات على المعلومات المالية المرحلية، كل شركة تقدم المبررات حسب الأداء.

15 عجلة التحالفات مستمرة ولن تتوقف.

حسابات، والضربة أتت على خصوم آخرين بالطريق، وسبق له أن حاصر ولاحق ودمر مجموعة منافسة بكل الطرق.

6 تصرفات بعض القيادات على مستوى المجموعة، يفضحون أنفسهم بممارساتهم وردودهم وتصرفاتهم ... معروف للجميع أن القيادي المتحكم في مقاليد الأمور يديرهم بالمسح والرسائل الصوتية، لكنهم يؤكدون ذلك على أرض الواقع للقريب والبعيد، بمجرد التعامل معهم أو الجلوس في نقاش عن قرب، حيث تتكشف المأساة بأنهم واجهات وأدوات لتوقيع المعاملات لا أكثر.

7 وقت الرواج والنشاط يهمل ويدعي البطولة، وخلال التصحيح يختفي تماماً عن المشهد ويدورون عليه بالتليسكوب... البطولات وقت «الصحية» وليست وقت شدة الرياح التي تتطاير معها كل الأشياء.

8 رصد رجل أعمال نحو 5 ملايين دينار مخصصين للمضاربات، ضخم منهم نحو 2.2 مليون في شركة، ونحو 898 ألف دينار في شركة أخرى.

9 عضو مجلس الإدارة النزيه، والرجل الحصيف الذي تفاعل المستثمرون بانضمامه لعضوية مجلس إدارة إحدى الشركات، هل هو راضٍ عما يحدث في الشركة و«مستأنس»، أم سيستقيل حفاظاً على تاريخه الناصح؟ خصوصاً وأنه محل ثقة وتقدير! ... نصيحة أهل السوق لك «لا تحرق نفسك» معهم؟

10 يشتكي مستثمرون ورواد في السوق العقاري من تصرفات وممارسات رئيس مجلس إدارة كيان ضخم، يطلب شراء مساحات أراضي ويمارس اللف والدوران عبر أذرع من النوع الوضيع يستخدمها في تلك الممارسات. البداية يرحب ويهمل ويقوم بطلب المعلومات والبيانات، ثم يبدأ في اللف والدوران والتهرب، كل ذلك من أجل التهرب من سداد قيمة «السعي» للمجهدين.

1 هل انتهى الأسوأ؟!... هذا السؤال الأكثر تردداً من مساهمي إحدى الشركات الكبرى، بعد أن صدمهم مجلس الإدارة بخسائر استثنائية عكس المسار الطبيعي في كل العالم، حيث أن الصدمات تكون إيجابية بأرباح استثنائية ... مصادر مطلعة تتوقع أنه لا يزال في الأفق بعض التداعيات، حيث لم يخرج «الحاوي» ما في المخبة مرة واحدة، لكن هل سيلجأ إلى خفض رأس المال ليتمشى مع الوضع الجديد؟! هذا ما يجب أن يصارح به المساهمين، وكفى صدمات وخسائر لصغار المستثمرين.

2 شركة مدرجة كان مخطط لها أن تتحول لكيان ضخم تضم شركات صناعية تحت مظلتها، مشروعها تحول وتغير بسبب بعض الإجراءات ذات الصلة بالزيادة العينية لرأس المال التي كانت ستتجاوز قيمتها رأس المال الحالي، إضافة إلى المسار الإجرائي الطويل للتقييمات والموافقات.

3 رئيس مجلس إدارة شركة عقارية كانت له صولات وجولات مضاربية وشطبت شركته، يعود بحلة جديدة من نافذة وكيان مختلف النشاط، لا يعرفه سوى القدماء والمتابعين جيداً، حيث أنه بعد خروج شركته من السوق ظل بعيداً لسنوات عن الأنظار حتى أتته الفرصة من جديد... هل يستمر نفسه هذه المرة؟!... ننتظر ونرى!!

4 قامت شركة استثمار تقليدية كبرى من الشركات الخاسرة في الربع الأول بعمليات شراء واسعة على سهم شركة عقارية خاسرة أيضاً. وفي خط مواز قامت شركة استثمار غير مدرجة بالدخول أيضاً على الخط وشراء كميات. إنه الرهان لا أكثر رغم الخسائر المتتالية وضعف إمكانيات القيادي الواجهة.

5 رئيس مجلس إدارة مجموعة معروف تاريخياً «بالضرب تحت الزنار»، وجه ضربة شديدة لخصم له في معركة تصفية

عندما ينفي اللص ترزية البيانات المالية



من المثير والعجيب والأمر الغريب، أن «حرامي» المؤسسات والشركات والقائد لكل عملية فساد يشهدا الكيان، يقوم كل فترة بعملية نفي للمهندس المالي المثالي الذي يستعين به في تبويب وتصنيف وترتيب أوراق الفساد وهندسة الميزانية بأرقام وهمية.

من يتم نفيهم في ديول الكيانات التابعة والزميلة للكيان لا يحق لهم التذمر أو الاعتراض فهم شركاء في الفساد والقاعدة تقول من أعان فاسداً أو ظالماً ذل على يديه.

لقد تأمرتم على المساهمين والمستثمرين بالتلاعب في ميزانية كيان كان يُشار إليه بالبنان، كان كالجوهرة في قيمته، ناصع البياض، سجله نظيف، كان من ينتمي إليه يسجل في سيرته أنه مر من هنا، وأنه خريج الصرح الأعظم والمدرسة الأعرق.

إلى أن جاء الفاسد الكبير وبدأ المخطط اللعين الذي استهدف شفت الملايين بحجج واهية وأساليب ضعيفة وأرقام مزوة ومضخمة ومفخخة، فانقلب الكيان على يديه رأساً على عقب، وفقد الجميع الأمل في أي نجاة أو استعادة للكيان المخطوف، حيث كانت العصاة مكتملة الأركان، وكل منهم يعزف من زاويته على وتر محدد، حتى اكتملت المؤامرة وتم التهام الكيكة كما تلتهم الفريسة فريستها، أو كما يلتقي المطر بالأرض الضمّانة التي لم ترتو منذ سنوات، فما أن ينزل عليها الماء يختفي أثره، هكذا التهمت العصاة الكيان، وتمكنت وتربعت على العرش، متباهية كذباً وزوراً بأرقام خادعة تم اصطناعها وتجميلها، ظناً أنهم سيستمرون في هذا الطريق إلى ما لا نهاية، يتناسون عبثاً أو جهلاً أن لكل حقبة تلاعب وفساد نهاية، حيث يُسخر الحق أهل الحق، وعلى رأس كل مرحلة فارس يبعث به الله ليقبض من أهل الباطل.

هكذا جرائم لا تستقط بالتقادم، فمهما طال الزمن سيبقى العار يلاحقك حياً وميتاً، ويلاحق ذريتك ونسلك إلى الأبد. وهذه هي ضريبة الفساد والإفساد والسعي في طريق الباطل بالوكالة لحساب الآخرين، متناسياً ومتجاهلاً أن سمعتك أطول عمراً.

رش الأموال، والطيور على أشكالها تقع، فجندك المطيع ليسوا سوى نسخة مصغرة منك ومن أخلاقك الوضيعة.

اطوي الميزانية تلو الأخرى، واطوي العام تلو الآخر! ينطبق عليك قول الله تعالى (ولا تحسبن الله غافلاً عما يعمل الظالمون إنما يؤخرهم ليوم تشخص فيه الأبصار).

كعادتك دائماً، تهوى الفاسدين وتجند كل فاسد مرتزق مارق يقول نعم، وتخشى الرؤوس الأمناء أصحاب المبادئ، من لا يخشون إلا الله. النزيه ليس له مكان لديك، فأنت وأمثالك لا تعرفون سوى لغة

سلسلة قصص

قصة خيالية اقتصادية أهدافها توعوية
تنويرية أبطالها أدوات ودمى بشرية
وفرق من النواطير والشخصيات الكرتونية
وعرابي السطو على الأصول
الجوهرية المحلية والدولية.

من العولمة الأطلسية إلى الأوراسية متعددة الأقطاب كيف يعيد التقارب الروسي-الصيني تشكيل الاقتصاد العالمي؟

بقلم - د. خالد مهدي



أستاذ مشارك في جامعة الكويت، ومستشار في السياسات العامة والتخطيط الاستراتيجي، شغل منصب الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية في دولة الكويت، يتمتع بخبرة واسعة في إعداد وتنفيذ الرؤى الوطنية، ويُعد من المساهمين الرئيسيين في تطوير رؤية الكويت 2035، وله إسهامات في مجالات التنمية والسياسات الاقتصادية.

يمر الاقتصاد العالمي اليوم بمرحلة يصعب التعامل معها بوصفها أزمة عابرة أو تحولاً قطاعياً محدوداً، بل تبدو أقرب إلى إعادة تشكيل تدريجية وعميقة لخريطة الإنتاج والتجارة والطاقة والتمويل في آن واحد. فثمة تحولات بطيئة لكنها جوهرية تتحرك تحت سطح النظام الدولي، تعيد اختبار كثير من الافتراضات التي قامت عليها العولمة منذ نهاية الحرب الباردة، وتدفع العالم نحو مرحلة أكثر تعقيداً وتعدداً في مراكز القوة والنفوذ الاقتصادي.

بل عنصر فاعل في تشكيل النظام الدولي وتوازنته الاقتصادية والاستراتيجية.

الأوراسية الجديدة ومبادرة الحزام والطريق

الأوراسية اليوم لم تعد مجرد تصور فكري أو أطروحة جيوسياسية نظرية، بل تحولت تدريجياً إلى إطار اقتصادي يتشكل عبر شبكات الطاقة والنقل والتكنولوجيا والتمويل. وقد طرح المفكر الروسي ألكسندر دوجين منذ عقود تصوراً يقوم على انتقال مركز الثقل العالمي من الفضاء الأطلسي إلى الفضاء الأوراسي، وعلى تصاعد التنافس بين منطقتي بحري تقوده القوى الغربية ومنطقة قاري صاعد تقوده الشبكات الأوراسية. ورغم الطابع الأيديولوجي لبعض هذه الطروحات، فإن كثيراً من ملامحها أصبح حاضراً في الواقع الجيو-اقتصادي المعاصر؛ فروسيا لم تعد مجرد دولة مصدرة للطاقة، والصين تجاوزت دور "مصنع العالم" إلى بناء فضاء اقتصادي متكامل يمتد من شرق آسيا إلى أوروبا والشرق الأوسط.

وفي هذا السياق جاءت مبادرة الحزام والطريق، التي طرحت أول مرة عام 2013 تحت اسم "حزام واحد، طريق واحد"، قبل أن تتحول لاحقاً إلى التسمية الرسمية "مبادرة الحزام والطريق"، كمشروع لا يقتصر على بناء الموانئ والطرق والسكك الحديدية، بل يهدف إلى إعادة تشكيل التدفقات التجارية والمالية العالمية وتعزيز أمن الطاقة وتنويع المسارات وتقليل مخاطر الاختناق الجيوسياسي. واليوم تضم المبادرة أكثر من 150 دولة تمثل ما يزيد على 70% من سكان العالم ونحو نصف الناتج الاقتصادي العالمي، فيما تجاوزت الاستثمارات والمشاريع المرتبطة بها تريليون دولار منذ إنطلاقها، في ما يُعد أحد أكبر مشاريع الربط الاقتصادي والبنية التحتية في التاريخ الحديث. ومع

التكلفة وتعظيم الربحية. وتمركزت هذه المنظومة حول ممرات استراتيجية رئيسية مثل قناة السويس، ومضيق هرمز، وباب المندب، ومضيق ملقا، وقناة بنما، والبوسفور والدردنيل، وهي ممرات تحولت إلى شرايين حيوية لحركة الطاقة والتجارة وسلاسل الإمداد العالمية. وتشير التقديرات إلى أن نحو 90% من حجم التجارة العالمية يُنقل بحراً، فيما يمر قرابة خمس استهلاك النفط العالمي عبر مضيق هرمز وحده، بينما يعبر نحو 23 مليون برميل نفط يومياً مضيق ملقا، ما يجعل هذه الممرات نقاطاً شديدة الحساسية لأي اضطراب جيوسياسي.

غير أن هذا النموذج بدأ يواجه ضغوطاً متزايدة مع تعاقب الأزمات العالمية؛ فقد كشفت الجائحة الصحية هشاشة سلاسل الإمداد، وأعدت الحرب في أوكرانيا تعريف أمن الطاقة، فيما أظهرت التوترات المتكررة في الخليج العربي والبحر الأحمر حجم الاعتماد العالمي على ممرات بحرية ضيقة يمكن لأي اضطراب فيها أن يهز الاقتصاد الدولي بأكمله. كما كشفت المواجهة التكنولوجية بين واشنطن وبين بكين أن التكنولوجيا لم تعد حيادية سياسياً، بل أصبحت جزءاً من أدوات الصراع والنفوذ. ونتيجة لذلك، بدأ الاقتصاد العالمي ينتقل تدريجياً من منطق "الكفاءة وأقل تكلفة" إلى منطق "السيادة الاستراتيجية"، حيث استعادت الجغرافيا القارية أهميتها بوصفها عنصراً حاسماً في الأمن الاقتصادي. فالممرات البرية، وخطوط الأنابيب، والسكك الحديدية، والموانئ الجافة، لم تعد مجرد مشاريع بنية تحتية، بل تحولت إلى أدوات استراتيجية لضمان الاستقرار وتقليل الاعتماد على نقاط الاختناق البحرية. وفي هذا السياق، برزت أفكار هنري كيسنجر، الذي رأى أن الجغرافيا ليست خلفية ثابتة للسياسة،

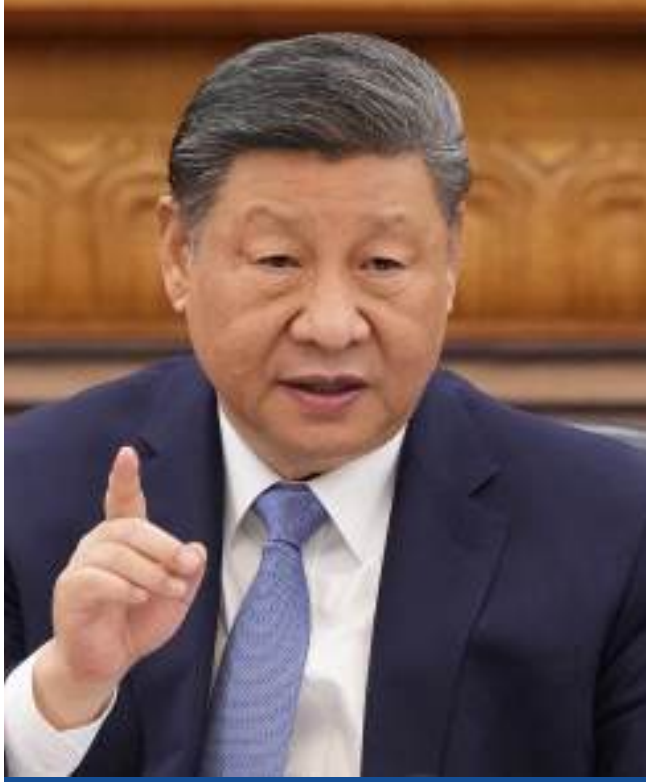
وفي قلب هذه التحولات، يبرز التقارب الروسي-الصيني كأحد أهم المتغيرات الجيو-اقتصادية في العقد الحالي. فهذا التقارب لا يمكن اختزاله في إطار تحالف سياسي تقليدي أو تفاهم دبلوماسي مؤقت، بل يعكس محاولة متصاعدة لإعادة تشكيل جزء مؤثر من الجغرافيا الاقتصادية العالمية. فروسيا تمتلك الامتداد القاري الأكبر في العالم، واحتياطيات هائلة من الطاقة والمعادن والموارد الطبيعية، إضافة إلى موقع جغرافي يربط آسيا بأوروبا. أما الصين، فتتملك أكبر قاعدة صناعية عالمياً، وقوة مالية وتكنولوجية متنامية، وسوقاً استهلاكية ضخمة، وقدرة متزايدة على توجيه التدفقات التجارية والاستثمارية العالمية. وحين تتقاطع هذه العناصر داخل فضاء أوراسي يمتد من المحيط الهادئ إلى أوروبا الشرقية، فإن النتائج تتجاوز حدود نمو التجارة الثنائية بين البلدين، لتفتح المجال أمام تشكّل شبكات اقتصادية أكثر ترابطاً وتنوعاً. وتكشف المؤشرات الحالية بوضوح حجم هذا التحول؛ إذ تجاوز حجم التجارة بين موسكو وبكين 228 مليار دولار، فيما باتت غالبية المبادلات التجارية بينهما تتم بالروبل واليوان، في تطور كان يبدو محدود الاحتمال قبل سنوات قليلة، لكنه يعكس اليوم تسارع محاولات بناء مسارات مالية وتجارية أكثر استقلالاً عن الأطر التقليدية التي هيمنت على الاقتصاد العالمي لعقود طويلة.

ترجع العولمة البحرية وعودة الجغرافيا القارية لثلاثة عقود، قامت العولمة على هيمنة المسارات البحرية الكبرى، حيث شكّلت الموانئ العملاقة وخطوط الشحن العابرة للمحيطات والكابلات البحرية العمود الفقري لاقتصاد عالمي قاده الولايات المتحدة وأوروبا وفق منطق يقوم على الكفاءة وخفض



«العالم يشهد اليوم تشكل مراكز قوة جديدة تعيد صياغة الاقتصاد والسياسة الدوليين.»

الرئيس الروسي فيلاديمير بوتين



«ينبغي على الصين وروسيا أن تعملًا معًا من أجل تعزيز نظام دولي أكثر عدالة»

الرئيس الصيني شي جين بينغ

مرتبطًا فقط بترامب الثروة النفطية، بل بمشاريع إصلاح اقتصادي ورؤى استراتيجية طويلة الأمد تسعى إلى إعادة صياغة دور المنطقة داخل الاقتصاد العالمي. فمن خلال رؤى التنمية الوطنية، والاستثمار في البنية التحتية والتكنولوجيا والطاقة المتجددة والخدمات اللوجستية والاقتصاد الرقمي، تعمل دول الخليج على بناء نموذج اقتصادي أكثر تنوعًا وقدرة على التمويز كمرکز استراتيجي يربط الشرق بالغرب والشمال بالجنوب، مستفيدة من موقعها الجغرافي وصناديقها السيادية التي تُقدّر أصولها بعدة تريليونات من الدولارات، وقدرتها على لعب دور متوازن بين مراكز القوة الدولية المختلفة.

ولا يعكس هذا التحول مجرد تغيز في مسارات التجارة أو حركة الاستثمار، بل يشير إلى إعادة تعريف أعمق لمفهوم "المركز" الاقتصادي العالمي نفسه. فالمرکز التقليدية التي احتكرت لعقود النفوذ المالي والصناعي والتكنولوجي لم تعد تملك السيطرة المطلقة ذاتها، بينما بدأت الاقتصادات الوسطى والصاعدة تستفيد من موقعها الجغرافي، وأسواقها المحلية، ومواردها الطبيعية، ورأس مالها البشري، وقدرتها على بناء علاقات متوازنة مع القوى الكبرى. ونتيجة لذلك، يتجه الاقتصاد العالمي نحو قدر أكبر من التشابك والتعددية، حيث تعود الجغرافيا مرة أخرى لتصبح عنصرًا حاسمًا في تحديد النفوذ وفرص النمو، بعد مرحلة طويلة ساد فيها الاعتقاد بأن العولمة قادرة على تجاوز أثر الموقع والحدود.

الطريق القطبي وإعادة رسم الجغرافيا الاقتصادية العالمية

ولعلّ أحد أوضح الأمثلة على التحول الجيو-اقتصادي الذي يشهده العالم اليوم يتمثل في الصعود المتسارع للطريق البحري الشمالي، الذي بدأ يفرض نفسه بوصفه جزءًا من إعادة تشكيل خرائط التجارة والطاقة العالمية. فمع تراجع الجليد في القطب الشمالي، برز ممر بحري جديد قد يختصر جزءًا كبيرًا من المسافة الزمنية والتكلفة بين شرق آسيا وأوروبا مقارنة بالمسارات التقليدية عبر قناة السويس والمحيط الهندي. وتشير بعض التقديرات إلى أن هذا الطريق قد يختصر زمن الشحن بنسبة تصل إلى 40% مقارنة ببعض المسارات التقليدية، وهو ما يفسر الاهتمام الروسي والصيني المتزايد به رغم التحديات البيئية والمناخية. ورغم أن ذوبان الجليد يمثل أحد أكثر مؤشرات

المدى القريب، لكنها تعمل تدريجيًا على بناء مسارات مالية وتجارية أكثر تنوعًا واستقلالا. ولهذا تتوسع استخدامات العملات الوطنية في التجارة البينية بين أعضائها، فيما يتزايد دور بنك التنمية الجديد في تمويل مشاريع البنية التحتية والتنمية، بالتوازي مع تطوير أنظمة دفع وتسويات مالية تقلل الاعتماد الكامل على المؤسسات المالية الغربية التقليدية. ويعكس هذا الاتجاه رغبة متزايدة لدى الاقتصادات الصاعدة في امتلاك هامش أوسع من الاستقلال الاستراتيجي وتقليل التعرض للصددمات الجيوسياسية والعقوبات والضغوط المالية الدولية.

وفي السياق الأوسع، تمثل بريكس أحد أبرز التعبيرات المؤسسية عن العالم الذي يتشكل تدريجيًا أمام أعيننا؛ عالم أكثر تعددية وتشابكًا، تتراجع فيه فكرة المركز الاقتصادي الواحد لصالح شبكة أوسع من مراكز النفوذ والطاقة والتجارة والتمويل. فصعود بريكس يرتبط مباشرة بعودة الجغرافيا الاقتصادية، وتساعد أهمية الممرات البرية والقطبية، وإعادة توزيع مراكز النمو العالمي، وتنامي دور الاقتصادات الوسطى والصاعدة. ومن هنا، فإن أهمية المجموعة لا تكمن فقط في كونها تكتلًا اقتصاديًا ناشئًا، بل في كونها مؤشرًا على تحوّل أعمق يعيد صياغة موازين القوة الاقتصادية العالمية بصورة قد تجعل القرن الحادي والعشرين أقل احتكاريًا وأكثر تعددية مما عرفه العالم خلال العقود الماضية.

إعادة توزيع مراكز النمو العالمي

من أعمق التحولات التي يشهدها الاقتصاد العالمي اليوم إعادة توزيع مراكز النمو والنفوذ خارج الدوائر التقليدية التي هيمنت لعقود طويلة على حركة التجارة والمال والتكنولوجيا. فالدول التي كانت تُنظر إليها سابقًا بوصفها أطرافًا جغرافية أو مجرد ممرات عبور بدأت تتحول تدريجيًا إلى عقد استراتيجية داخل الشبكات الاقتصادية الجديدة. فكاناخستان وأوزبكستان لم تعودا جمهوريتين معزولتين في آسيا الوسطى، بل أصبحتا جزءًا أساسيًا من الممرات البرية التي تربط الصين بروسيا وأوروبا والشرق الأوسط. وتركيا تعمل على ترسيخ موقعها كبوابة اقتصادية تربط آسيا بأوروبا عبر مشاريع النقل والطاقة والموانئ، فيما تسعى الهند إلى تعزيز دورها كقوة صناعية وسوق استهلاكية ضخمة وبديل متصاعد في سلاسل الإمداد العالمية. أما دول مجلس التعاون الخليجي، فلم يعد تحوّلها

تداخل المصالح الروسية والصينية داخل هذا الفضاء، بدأت تتشكل شبكات اقتصادية أكثر ترابطًا وقدرة على الصمود أمام الضغوط الغربية. ومع ذلك، لا يخلو هذا التقارب من التناقضات، سواء بسبب اختلال الوزن الاقتصادي لصالح الصين، أو حساسية روسيا تجاه التحول إلى شريك أصغر، أو سعي قوى إقليمية مثل الهند وتركيا ودول آسيا الوسطى للحفاظ على هامش استقلال استراتيجي يمنع تشكل هيمنة أحادية جديدة داخل الفضاء الأوراسي.

روسيا والطاقة والجيو-اقتصاد متعدد الأقطاب

تتجاوز أهمية روسيا في الاقتصاد العالمي الجديد دورها التقليدي كقوة طاقة، لتتحول تدريجيًا إلى عقدة جيو-اقتصادية تربط شرق آسيا بأوروبا عبر شبكات برية وقطبية واسعة. فروسيا تمتلك أكبر امتداد بري متصل في العالم، إضافة إلى احتياطات ضخمة من الغاز والمعادن الاستراتيجية المرتبطة بالتحول الأخضر. وبعد العقوبات الغربية، تسارعت عملية إعادة توجيه الاقتصاد الروسي نحو الشرق، ليس فقط عبر توسيع التجارة مع الصين، بل أيضًا من خلال استخدام العملات الوطنية، وتطوير أنظمة دفع بديلة، وتقليل الاعتماد على البنية المالية الغربية. وبلغ حجم التجارة بين موسكو وبكين نحو 228 مليار دولار، بعد أن كان أقل من 110 مليارات دولار قبل أقل من عقد، فيما باتت غالبية المبادلات التجارية بين البلدين تتم بالروبل واليوان بدل الدولار، في انعكاس واضح لمحاولات بناء مسارات مالية وتجارية أكثر استقلالًا عن النظام المالي الغربي التقليدي.

وتبقى الطاقة المحرك الأهم لهذا التحول، خصوصًا مع مشروع خط أنابيب "قوة سيبريا 2" الذي يهدف إلى نقل الغاز الروسي إلى الصين عبر الأراضي المنغولية بطاقة تُقدّر بنحو 50 مليار متر مكعب سنويًا، وهو رقم يقترب من حجم صادرات الغاز الروسي التي كانت تتجه سابقًا إلى بعض الأسواق الأوروبية الكبرى، ما يعكس التحول المتسارع في مركز الطلب العالمي على الطاقة من الغرب نحو آسيا، وتفضيل المسارات البرية الأكثر استقرارًا بعيدًا عن نقاط الاختناق البحرية. كما توسع التعاون الروسي-الصيني ليشمل الطاقة النووية والبتروكيماويات والمعادن النادرة والهيدروجين الأخضر والاقتصاد الرقمي، ما يعكس تحوّل الاقتصاد نفسه إلى أداة نفوذ وقوة. فالموانئ وخطوط الأنابيب وأشباه المواصلات وأنظمة الدفع والعملات الرقمية السيادية أصبحت عناصر استراتيجية في إعادة تشكيل موازين القوة الدولية. وفي هذا السياق، يرى الاقتصادي الأمريكي جيفري ساكس أن العالم يتجه تدريجيًا نحو نظام اقتصادي أكثر تعددية، يتزايد فيه وزن آسيا ودول الجنوب العالمي، دون أن يعني ذلك انهيار النظام القائم، بل انتقال الاقتصاد العالمي إلى مرحلة أكثر تشابكًا وتعدّدًا في مراكز النفوذ والقوة.

بريكس والتحول نحو تعددية اقتصادية جديدة
تُعد مجموعة بريكس، التي تأسست رسميًا عام 2009 وتضم البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا، واحدة من أبرز الظواهر التي تعكس التحول التدريجي في مركز الثقل الاقتصادي العالمي من الفضاء الأطلسي نحو آسيا والجنوب العالمي. وقد توسّعت المجموعة لاحقًا لتشمل دولًا جديدة مثل السعودية والإمارات ومصر وإيران وإثيوبيا، ما منحها وزنًا جيو-اقتصاديًا أكبر يرتبط بالطاقة والتجارة والممرات البحرية والأسواق الاستهلاكية والموارد الطبيعية. واليوم تمثل دول بريكس أكثر من 45% من سكان العالم، ونحو 35% من الناتج المحلي العالمي وفق تعادل القوة الشرائية، إضافة إلى امتلاكها جزءًا كبيرًا من احتياطات الطاقة والمعادن الاستراتيجية وسلاسل التصنيع العالمية، وهو ما يجعلها أحد أهم التجمعات المؤثرة في إعادة تشكيل الاقتصاد الدولي. ولا تكمن أهمية بريكس فقط في حجمها الاقتصادي، بل في طبيعة الدور الذي تحاول لعبه داخل النظام العالمي. فالمجموعة لا تسعى بصورة مباشرة إلى إسقاط النظام المالي القائم أو استبدال الدولار في



في الاقتصاد العالمي؛ فحول آسيا وحدها باتت تسهم بأكثر من نصف النمو الاقتصادي العالمي، فيما تتزايد مساهمة الاقتصادات الوسطى والناشئة في التجارة والاستثمار والطاقة والتكنولوجيا بوتيرة متسارعة. ولم تعد القوة الاقتصادية تُقاس فقط بحجم الناتج المحلي أو التفوق العسكري، بل بقدرة الدول على التحكم في الممرات اللوجستية، وتأمين الطاقة، وبناء البنية الرقمية، وإدارة سلاسل الإمداد، وتطوير التكنولوجيا، والتموضع بمرونة داخل شبكات التجارة العالمية المتغيرة.

وفي هذا السياق، تكتسب الجغرافيا الاقتصادية أهمية متصاعدة بعد عقود طويلة من الاعتقاد بأن العولمة ألغت أثر الجغرافيا وحدودها. فالممرات القارية والقطبية تتوسع، وخطوط الأنابيب والسكك الحديدية تعود إلى الواجهة، والاقتصادات الوسطى والصاعدة تزداد تأثيراً، فيما تتجه الدول الكبرى إلى تنويع شبكات الطاقة والتمويل والتصنيع لتقليل الاعتماد على أي مركز منفرد. ومن هنا، لا يمثل التقارب الروسي-الصيني مجرد علاقة ثنائية بين قوتين كبيرتين، بل يعكس تحوُّلاً أوسع في اتجاه الاقتصاد الدولي نحو قدر أكبر من التشابك والتعددية وإعادة توزيع النفوذ.

إن الدول التي ستنتج في هذا العالم الجديد لن تكون بالضرورة الأكبر مساحة أو الأكثر سكاناً أو حتى الأغنى موارد، بل تلك التي تدرك مبكراً أن خرائط النفوذ في القرن الحادي والعشرين لم تعد تُرسم فقط بالقوة العسكرية، بل بالممرات الاقتصادية، والطاقة، والتكنولوجيا، ورأس المال البشري، والقدرة على إدارة التوازنات الدولية بمرونة وكفاءة. فالمعرفة والابتكار والتعليم والقدرة على بناء الإنسان المنتج والمبدع أصبحت اليوم جزءاً أساسياً من عناصر القوة الاستراتيجية، لا يقل أهمية عن الثروات الطبيعية أو الموقع الجغرافي. والعولمة لا تنتهي، لكنها تُعاد كتابتها أمام أعيننا بقواعد مختلفة، يصبح فيها الموقع الجغرافي أصلاً استراتيجياً، وتتحول فيها البنية التحتية والتكنولوجيا والطاقة ورأس المال البشري إلى أدوات قوة لا تقل تأثيراً عن الجيوش والأساطيل، فيما تتشكل خريطة عالمية جديدة قد لا يملك فيها أحد احتكار القيادة منفرداً كما كان الحال في العقود الماضية.

والأسواق العالمية. ولهذا، أصبح من الصعب على أي مشروع اقتصادي عالمي كبير سواء كان أوراسياً، أو مرتبطاً بمبادرة الحزام والطريق الصينية، أو حتى بالمشاريع الغربية البديلة أن يتجاوز الخليج العربي أو يتجاهل دوره الجغرافي والاقتصادي. فالموقع الذي يربط الممرات البحرية العالمية، واحتياطيات الطاقة، والبنية التحتية اللوجستية، ورؤوس الأموال السيادية، يجعل المنطقة جزءاً أساسياً من أي إعادة تشكيل مستقبلية للتجارة والطاقة وسلاسل الإمداد الدولية.

لكن التحدي الحقيقي أمام الخليج لم يعد في الحفاظ على دوره كمصدر للطاقة فقط، بل في قدرته على التحول إلى مركز للإنتاج والتكنولوجيا والخدمات المتقدمة. ولهذا تتجه دول الخليج بصورة متسارعة نحو الاستثمار في الذكاء الاصطناعي، والاقتصاد المعرفي، والصناعة المتقدمة، والطاقة النظيفة، والبنية الرقمية، في محاولة لبناء اقتصادات أكثر تنوعاً واستدامة. وفي الوقت نفسه، تسعى هذه الدول إلى الحفاظ على توازن استراتيجي دقيق في علاقاتها مع القوى الكبرى؛ فهي تعمق شراكاتها الاقتصادية مع الصين والهند وشرق آسيا، دون الخلق عن علاقاتها الأمنية والمالية التقليدية مع الولايات المتحدة وأوروبا. وهذه القدرة على إدارة التوازن بين المحاور الدولية المختلفة قد تتحول خلال العقود المقبلة إلى أحد أهم مصادر القوة الخليجية في عالم يتجه تدريجياً نحو تعددية أكبر في مراكز النفوذ والقرار الاقتصادي.

خاتمة: العولمة لا تنتهي... بل تُعاد كتابتها

من المبكر الحديث عن نهاية النظام الاقتصادي العالمي القائم أو انهيار مراكز القوة التقليدية بصورة كاملة؛ فالدولار لا يزال العملة المهيمنة على التجارة والاحتياطيات العالمية، وويل ستريت ما تزال القلب المالي الأكثر تأثيراً في حركة رؤوس الأموال والاستثمار، كما تبقى التجارة البحرية والممرات التقليدية العمود الفقري للاقتصاد الدولي. غير أن ما يجري اليوم يتجاوز مجرد تغييرات دورية في الأسواق أو انتقالات مؤقتة في موازين التجارة، ليعكس تحوُّلاً أعمق في بنية الاقتصاد العالمي ذاته. فالعالم يدخل تدريجياً مرحلة أكثر تعقيداً وتعدد، تتراجع فيها الهيمنة المطلقة لصالح شبكة أوسع من مراكز النمو والنفوذ والتكنولوجيا والتمويل. واليوم، لم تعد الاقتصادات الصاعدة تمثل هامشاً

التغير المناخي خطورة، فإنه في الوقت ذاته يعكس كيف يمكن للتحويلات المناخية والجغرافية أن تعيد صياغة الاقتصاد العالمي نفسه. ولهذا كثفت روسيا استثماراتها في كاسحات الجليد النووية والموانئ والبنية التحتية الشمالية، فيما تنظر الصين إلى الطريق القطبي باعتباره امتداداً استراتيجياً طويل الأمد لمبادرة الحزام والطريق وتنوعاً ضرورياً لمسارات تجارتها العالمية.

ولا تقتصر أهمية الطريق القطبي على تقليص زمن الشحن أو خفض التكاليف، بل تكمن أهميته الحقيقية في كونه يعكس جوهر التحول الذي يناقشه هذا المقال: انتقال الاقتصاد العالمي تدريجياً من الاعتماد على مركز بحري واحد ومسارات تقليدية محدودة، إلى شبكة أكثر تنوعاً وتعدداً في الممرات ومراكز الحركة والنفوذ. فكلما ازدادت هشاشة الممرات التقليدية بسبب التوترات الجيوسياسية أو الاختناقات البحرية، ازدادت أهمية البدائل البرية والقطبية الأكثر مرونة. كما أن القطب الشمالي نفسه يحتوي على احتياطيات ضخمة من الغاز والمعادن والموارد الطبيعية، ما يجعله ساحة تنافس اقتصادي واستراتيجي متصاعد بين القوى الكبرى.

الخليج العربي والهندسة الاستراتيجية للتوازن

يقف الخليج العربي اليوم في قلب التحول الاقتصادي العالمي، لا باعتباره مجرد منطقة مصدرة للطاقة، بل بوصفه نقطة التقاء رئيسية بين آسيا وأوروبا وأفريقيا، ومركزاً متزايد الأهمية في شبكات التجارة والتمويل والطاقة العالمية. فالمنطقة تمتلك مزيجاً فريداً من الموارد الهيدروكربونية التقليدية، والاستثمارات الضخمة في الطاقة المتجددة، والبنية اللوجستية المتطورة، والموانئ والمطارات الحديثة، إضافة إلى الصناديق السيادية التي تُعد من الأكبر عالمياً. وتنتج دول الخليج العربية مجتمعة نحو ثلث صادرات النفط البحرية العالمية، فيما يمر عبر مضيق هرمز وحده ما يقارب 20 مليون برميل نفط يومياً، إضافة إلى نسبة كبيرة من تجارة الغاز الطبيعي المسال المتجهة نحو آسيا، ما يجعل استقرار المنطقة عنصراً حاسماً في استقرار الاقتصاد العالمي نفسه.

ومع انتقال جزء متزايد من النشاط الاقتصادي العالمي نحو آسيا، يتعاظم الوزن الاستراتيجي للخليج بوصفه حلقة وصل بين الاقتصادات الصاعدة

الخصخصة بمفهومها الواسع وسلبيات خصخصة الخطوط الجوية الكويتية

بقلم - د. محمد غازي المهنا

دكتورة في الرقابة القانونية على هيئة سوق المال

m7md_almuhanah@hotmail



ما المقصود بالخصخصة؟

الخصخصة هي طريقة تفكير وأداة نفعية تقوم على تصور نظام جديد لتقسيم العمل والمهام الخاصة بالاقتصاد القومي بين الحكومة والقطاع الخاص. إنه تقسيم للعمل في اتجاه واحد، هو إمكانية تخلي الحكومة والقطاع العام عن بعض الوظائف والأنشطة للقطاع الخاص، وليس العكس.

خفض التكاليف وتوفير المال، وقد يُحد دافع الربح من الوصول إلى الخدمات الأساسية أو يرفع أسعارها.

ما مميزات القطاع العام؟

يركز القطاع العام على خدمة المجتمع عبر تقديم التعليم، والصحة، والنقل، والبنية التحتية بهدف ضمان العدالة في توزيع الخدمات وتغطية احتياجات جميع المواطنين. أما القطاع الخاص فيسعى إلى تعظيم الأرباح وتحقيق قيمة أعلى للمستثمرين عبر التوسع في إنتاج السلع والخدمات وتسويقها بكفاءة.

إيجابيات وسلبيات خصخصة الصحة؟

وأوضح أن خصخصة القطاع الصحي ستؤدي إلى تحسين كفاءة استخدام وإنتاج الموارد المتاحة، وزيادة حصة القطاع الخاص من الإنفاق من خلال طرق تمويل بديلة وتقديم الخدمات وإيجاد مصادر إيرادات إضافية، مما يساهم في تحقيق التوازن في الميزانية. كما أن الخصخصة ستمسهم في مكافحة الفساد، وتؤدي إلى إصلاح حوكمة النظام الصحي، وتحقيق أعلى مستويات الجودة.

ما هي الفوائد الثلاث للخصخصة؟

خفض الطلب على موارد الحكومة. توليد إيرادات حكومية إضافية من خلال الحصول على تعويضات عن عمليات الخصخصة. تحسين تنظيم الاقتصاد عن طريق الحد من التضارب بين وظائف القطاع العام التنظيمية والتجارية.

ما هي سلبيات الخصخصة؟

زيادة معدلات التضخم. تزداد نسبة الاحتكار للمشاريع. من المحتمل أن يتم رفع أسعار بعض الخدمات والتكاليف على المستهلك، وبالتالي ستتأثر طبقة معينة من المجتمع ككل. الإضرار باستقرار المجتمع، ويرجع ذلك إلى الاستغناء عن جزء من العمالة.

ما هي الآثار السلبية للخصخصة؟

تشمل الحجج المعارضة للخصخصة ما يلي: إنشاء احتكارات محلية، واستغلال قوة السوق للإضرار بالمستهلكين، وإخفاقات السوق (مثل السلع العامة)، واستحواد الأجانب على الأصول باستثمارات محلية محدودة، وتفاقم عدم المساواة الاجتماعية، وحرمان الفقراء من الحصول على الخدمات الأساسية.

قد يكون قانون التخصيص الذي صدر عام 2010 ولم يُطبق على أي مؤسسة أو مرفق عام مملوك للدولة أكثر القوانين جموداً في الكويت. أقر القانون الذي يحمل الرقم 37/2010 لتخصيص المؤسسات والمرافق والنشاطات

إلى الشركات الخاصة من خلال العقود أو الإيجارات. تخصيص القطاع العام (الخصخصة) هو نقل ملكية أو إدارة الشركات والخدمات الحكومية إلى القطاع الخاص، ويهدف بشكل رئيسي إلى تحسين الكفاءة الاقتصادية، ورفع الجودة، وخفض عبء الدعم المالي عن ميزانية الدولة. تكمن الإيجابيات في زيادة التنافسية والاستثمارات، بينما تظهر السلبيات في مخاطر رفع الأسعار والتبعات الاجتماعية المحتملة.

أبرز إيجابيات تخصيص القطاع العام:

رفع الكفاءة والإنتاجية: تحسين كفاءة العمليات التشغيلية وتقليل الهدر لزيادة الأرباح.

تخفيف الأعباء المالية: تقليل العجز في موازنة الدولة من خلال وقف دعم الشركات الخاسرة وتوليد إيرادات من بيع الأصول.

تحسين جودة الخدمات: زيادة التنافسية تؤدي عادة إلى تقديم خدمات أفضل وأسرع للمستهلكين، خاصة في قطاعات مثل الاتصالات.

تقليل البيروقراطية: التخلص من الإجراءات الإدارية المعقدة التي تتسم بها الهيئات الحكومية.

جذب الاستثمارات: تشجيع الاستثمار الأجنبي والمحلي وتوسيع قاعدة الملكية.

أبرز سلبيات تخصيص القطاع العام:

ارتفاع التكاليف والأسعار: سعي الشركات الخاصة للربح قد يؤدي إلى زيادة تكلفة الخدمات الأساسية على المواطنين.

الآثار الاجتماعية والتوظيفية: احتمالية تسريح الموظفين لتقليل التكاليف، أو تراجع الأمان الوظيفي مقارنة بالقطاع العام.

تجاهل المصلحة العامة: التركيز على الربحية قد يأتي على حساب تقديم الخدمات الأساسية للمناطق النائية أو غير المربحة.

تحول الاحتكار: خطر تحول الاحتكار الحكومي إلى احتكار خاص يسيطر على السوق.

أهداف التخصيص في الدول:

تسعى الدول إلى التخصيص كجزء من رؤيتها الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة، ورفع كفاءة إدارة أموال الدولة، وتحويل دور الحكومة من "مشغل" إلى "منظم".

ما هي الآثار الإيجابية والسلبية للخصخصة؟

مزايا وعيوب الخصخصة:

يؤدي ذلك عموماً إلى زيادة كفاءة العمليات. وقد لا تُعطي الخدمات الأساسية (مثل التعليم) الأولوية للمصلحة العامة. يمكن أن يساعد الحكومات على

الخصخصة هي تحويل ملكية وإدارة المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص، وتهدف لتعزيز الكفاءة، لكنها غالباً ما تضغط على الطبقة الوسطى عبر تقليص الوظائف الحكومية الأمانة، وزيادة تكاليف الخدمات الأساسية، وزيادة التفاوت الطبقي. تزيد هذه العملية من مخاطر تآكل الدخل المتاح للأسرة وتضخم الأسعار، مما يقلص القوة الشرائية، وقد تؤدي إلى خلق فجوة بين الأثرياء وذوي الدخل المحدود.

أبرز الآثار على الطبقة الوسطى:

فقدان الأمان الوظيفي: تسعى الشركات الخاصة لتقليل التكاليف عبر الاستغناء عن العمالة الزائدة (تسريح الموظفين).

ارتفاع تكاليف الخدمات: قد ترفع الشركات الأسعار لخدمات مثل التعليم والصحة والكهرباء، مما يشكل عبئاً على الميزانيات الأسرية.

تقليص الدخل المتاح: تأكل الطبقة الوسطى بسبب التضخم وانخفاض الفرص الوظيفية في القطاع العام. زيادة اللامساواة: تتحول الملكية لطبقة من الأثرياء، مما يعمق الفوارق الاجتماعية.

رغم أن مؤيديها يربطونها بزيادة جودة الخدمات وكفاءة الاقتصاد، إلا أن غياب التنظيم الرقابي القوي يجعل الطبقة الوسطى الأكثر تضرراً على المدى القصير.

أول ظهور لمفهوم الخصخصة

يمكن إرجاع تاريخ الخصخصة إلى العصور القديمة، عندما كانت الأراضي والموارد الأخرى مملوكة للقطاع الخاص ويتم تداولها، ومع ذلك فقد ظهر المفهوم الحديث للخصخصة في القرن العشرين، حيث بدأت الحكومات في جميع أنحاء العالم في التفكير في طرق لتقليل حجم ونطاق الدولة وتعزيز المشاريع الخاصة. كان الاقتصادي "ميلتون فريدمان" من أوائل مؤيدي الخصخصة وأكثرهم نفوذاً، حيث كان على اعتقاد بأنها ستؤدي إلى زيادة الكفاءة والمنافسة، إذ سيتعين على الشركات الخاصة التنافس مع بعضها البعض لجذب العملاء وتحقيق الأرباح. وفي السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، تبنت العديد من البلدان، لا سيما تلك الموجودة في أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية، نظام الخصخصة كطريقة لمواجهة التحديات الاقتصادية وتحسين اقتصاداتها.

تتضمن عملية الخصخصة عادة بيع الشركات أو الأصول المملوكة للدولة إلى مشترين من القطاع الخاص من خلال المزادات أو الوسائل الأخرى، كما يمكن أن تشمل أيضاً نقل السيطرة على هذه الأصول



خفض التكاليف قد يؤدي إلى تقليص الخدمات المقدمة للمسافرين، سواء في صالات الانتظار أو على متن الطائرات.

ما هو تصنيف الخطوط الجوية الكويتية؟

احتلت الخطوط الجوية الكويتية المرتبة العشرين بين أفضل شركات الطيران أداءً في العالم لعام 2024، من بين أفضل 109 شركات طيران على مستوى العالم، وذلك وفقاً للتقرير السنوي الصادر عن منظمة "إير هيلب".

تظل ملكية الخطوط الجوية الكويتية مملوكة بالكامل للحكومة الكويتية (ممثلة بالهيئة العامة للاستثمار)، وذلك بعد أن أعلنت الإدارة التنفيذية للشركة إلغاء خطط الخصخصة واعتبارها الناقل الوطني الذي ستحتفظ الدولة بملكيتها، بدلاً من التحول إلى شركة خاصة وفقاً لقانون الخصخصة.

يأتي التوجه نحو الإبقاء على الملكية الحكومية للشركة وتأجيل خطط الخصخصة (أو التراجع عنها) لأسباب رئيسية عدة:

طبيعة الناقل الوطني: يُنظر إلى الخطوط الجوية الكويتية كأصل استراتيجي وسيادي يخدم أهداف الدولة التنموية والاجتماعية، وليس مجرد كيان تجاري يهدف للربح فقط.

إعادة الهيكلة والتحديث: رأّت الحكومة أن إجراء عملية الخصخصة في ظل وجود خسائر متراكمة والحاجة الماسة لتطوير الأسطول لن يكون مجدياً، وفضلت التركيز على إدارتها حكومياً مع خطط تطوير مستمرة.

التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية: ترغب الحكومة في ضبط التوسع في الكويتية وضمان استقرار العمالة الوطنية بعيداً عن قرارات التسريح أو تقليص الوجود التي قد يتخذها المستثمر الخاص

وباعتقادي

الخصخصة لم تنهأ بعد إنما يتضح أكثر فأكثر ضررها على أمن المواطن، وتوسيعها للهوة بين الفقراء والأغنياء، وتقليلها فرص العمل، وإلى تسيد رجال الأعمال، وتفجر النزعات الطبقيّة وكذلك القضاء على الطبقة الوسطى التي تعتبر صمام الأمان للاقتصاد والتنميه في الدول المتقدمة والمتطورة إقتصادياً، وتراجع حقوق الإنسان. ولكيلا تنسردى الأمور لا بد أولاً، من حظر خصخصة القطاعات العامة الحيوية، وتقليص سلطات رجال المال على أهل السياسة، وتكبير الشركات بقوانين، وثانياً، استرجاع فكرة الخير العام المشترك بمعناه أن مصالح وسعادة أكبر عدد ممكن من الناس (المجتمع) تتقدم على سعادة فرد واحد ومصالحه.

الأولوية للمصلحة العامة، خاصة في القطاعات الحيوية مثل الصحة والتعليم.

عواقب سلبية محتملة:

ضعف الكفاءة: على الرغم من هدف زيادة الكفاءة، قد يترتب على الخصخصة سوء جودة الخدمات.

ارتفاع التكاليف: زيادة تكاليف الخدمات الحيوية، مما يصعب الحصول عليها للفقراء.

انخفاض الأجور: معاناة العمال الحاليين من انخفاض الأجور بنسبة 25% تقريباً.

سوء الإدارة: قد لا تعطي الشركات الخاصة الأولوية للمصلحة العامة، خاصة في القطاعات الحيوية مثل الصحة والتعليم.

ما هي عواقب الخصخصة؟

بعد الخصخصة، يعاني العاملون الحاليون في الشركات المملوكة للدولة التي حُصّخت من انخفاض في الأجور بنسبة 25% تقريباً مقارنة بمجموعة ضابطة مماثلة. بالإضافة إلى ذلك، تُخفض شركات القطاع الخاص المرتبطة بالشركات المملوكة للدولة التي حُصّخت من خلال حركة العمالة الأجور أيضاً.

تمثل سلبيات خصخصة الخطوط الجوية الكويتية مخاوف رئيسية تتعلق برفع أسعار التذاكر، وتقليص الوظائف والأمن الوظيفي للعاملين الكويتيين، وإلغاء الخطوط غير المربحة التي تخدم الأهداف الوطنية، بالإضافة إلى تراجع جودة الخدمة نتيجة سعي القطاع الخاص لتعظيم الأرباح وخفض التكاليف التشغيلية.

تتبلور أبرز السلبيات التي يخشى منها المعنيون في عدة جوانب رئيسية:

ارتفاع أسعار التذاكر: يميل القطاع الخاص إلى فرض رسوم أعلى بهدف تحقيق الأرباح، مما قد يثقل كاهل المسافرين والمواطنين.

فقدان الأمن الوظيفي: احتمالية الاستغناء عن العمالة الوطنية أو تقليص امتيازاتها لصالح تخفيض نفقات التشغيل، وهو ما يخلق حالة من القلق بين موظفي الشركة.

تراجع الخطوط غير المربحة: قد تلجأ الشركة بعد الخصخصة إلى إلغاء بعض الوجهات والرحلات التي تعتبر حيوية لخدمة المجتمع الكويتي أو الدبلوماسية، بحجة أنها لا تحقق عوائد مالية مجزية.

إهمال الجوانب الاجتماعية والوطنية: بصفتها الناقل الوطني، تضع الشركة في اعتبارها الأهداف الاستراتيجية والسيادية، بينما تركز الشركات الخاصة حصراً على هوامش الربح.

احتمالية تدني جودة الخدمات: التركيز المفرط على

المملوكة والمدارة من الدولة، ما عدا نشاطات إنتاج النفط والغاز الطبيعي ومصافي النفط ومرفقي التعليم والصحة. وجاء القانون بعد مداوات مطولة في مجلس الأمة وأروقة مجلس الوزراء، وبعد دراسات عديدة أجراها مستشارون محليون وأجانب.

في عام 1996، كلفت اللجنة المالية في مجلس الأمة فريقاً لإعداد دراسة حول «إيجابيات وسلبيات ومعوقات نقل النشاطات والخدمات الحكومية إلى القطاع الخاص والتصورات حول التشريعات اللازمة لذلك». وتشكل الفريق من أعضاء يمثلون جهات كثيرة مثل جامعة الكويت ومعهد الكويت للأبحاث العلمية ومجلس الأمة، ومنهم خبراء في الاقتصاد والقانون. وأصدر الفريق تقريراً مفصلاً عن متطلبات التخصيص، وأورد الإيجابيات والسلبيات، وإن غلبت الإيجابيات، كما بينّ المعوقات المحتملة وإمكانات مقاومة البيروقراطية.

وجاء التقرير بعدما درس الفريق تجارب عديدة، أهمها تجربتا ماليزيا ونيوزيلندا. وفي نهاية التقرير اقترح الفريق مشروع قانون للتخصيص، وهو الذي جرت مناقشته ودراسته وتداوله سنوات حتى صدر بصيغة القانون المشار إليه أعلاه. لكن حتى يومنا هذا لم تُنجز عمليات لتخصيص المرافق والمنشآت الحكومية، التي ورد ذكرها في التقرير، ومنها مرافق الكهرباء والماء والاتصالات الأرضية ونشاطات ذات صلة بالبنية التحتية.

فشلت العديد من عمليات خصخصة القطاع العام في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية بسبب سوء الإدارة، وغياب الأطر التنظيمية الواضحة، وتحولها إلى احتكارات خاصة ترفع الأسعار وتقلل جودة الخدمات. وتشمل التحديات الرئيسية تضرر الموظفين، حيث تنخفض أجورهم، بينما تفشل الخصخصة في تقديم خدمات بأسعار معقولة، مما يؤدي إلى عدم المساواة الاجتماعية.

أبرز أسباب فشل مشاريع الخصخصة:

ضعف الرقابة والتشريعات: تطبيق غير منظم للقوانين، مما يخلق بيئة غير شفافة، وفقاً لتقارير حول التحديات والفرص للخصخصة في الكويت.

إنشاء احتكارات خاصة: تتحول المؤسسات من احتكار الدولة إلى احتكارات خاصة تستغل السوق، مما يضر بالمستهلكين.

تفاقم الآثار الاجتماعية: ارتفاع أسعار الخدمات الأساسية وفقدان الوظائف.

التحاذيبات السياسية: تؤدي المعارضة السياسية إلى تعطيل أو فشل المشاريع.

التركيز على الربح: قد لا تعطي الشركات الخاصة

تقرير الاقتصادي الأسبوعي



«الشال»: الكويت في المرتبة 14 على مؤشر المتانة المالية وفقاً لتقرير تشاندلر للحكومة

أكبر انخفاض أرباح للربع الأول من نصيب قطاع الصناعة بخسائر 204 مليون دينار كويتي

مؤشر جودة الأداء الحكومي وفاعلية القوانين والسياسات يضع الكويت في المركز 56 عالمياً

القطاعات	عدد الشركات المطبقة	أرباح الشركات المدرجة		التغير	نسبة من الإجمالي	
		الربع الأول 2025	الربع الأول 2026		2025	2026
1 الطاقة	5	7,061	8,619	22.1%	1.0%	2.4%
2 المواد الأساسية	2	1,970	1,025	48.0%	0.3%	0.3%
3 الصناعة	19	42,363	204,024-	581.6%	5.9%	55.8%
4 السلع الاستهلاكية	2	6,426	7,048	9.7%	0.9%	1.9%
5 الرعاية الصحية	1	2,563-	3,908-	52.5%	0.4%	1.1%
6 الخدمات الاستهلاكية	11	32,065	15,024	53.1%	4.4%	4.1%
7 الاتصالات	4	80,386	110,562	37.5%	11.1%	30.2%
8 المنافع	1	2,255	3,344	48.3%	0.3%	0.9%
9 البنوك	8	377,204	385,352	2.2%	52.3%	105.4%
10 التأمين	8	28,242	26,342	6.7%	3.9%	7.2%
11 العقار	27	56,325	8,165-	114.5%	7.8%	2.2%
12 الخدمات المالية	44	90,238	24,642	72.7%	12.5%	6.7%
13 التكنولوجيا	1	147-	114-	21.9%	0.02%	0.03%
إجمالي السوق	133	721,827	365,746	49.3%	100%	100%

الإنتاج العالمي، ونحو 24% من صادراته. وواضح من أرقام الفاقد أن الكويت وقطر والبحرين والعراق هي الدول الأكثر تضرراً، ثم الإمارات والسعودية لتوفر منافذ بديلة للتصدير لديهما، ثم إيران الخاضعة لعقوبات اقتصادية قاسية قبل الحرب. وخفض من أثر ذلك الفاقد على ارتفاع الأسعار إفراج الدول المستهلكة له عن مخزونها النفطي، حيث يفرض نظام العضوية لوكالة الطاقة الدولية، وعدد دوله 32 دولة، ضرورة الاحتفاظ بمخزون طوارئ يكفي لـ 90 يوماً، والمدة شارفت على الانتهاء. ومالم تحسم الأمور قريباً ويعود الاستقرار إلى الإقليم، سوف تعاني المالية العامة لدول الإقليم من عجوزات ضخمة، وسوف يعاني العالم من ارتفاع ربما غير مسبوق لأسعار النفط، ومعها ضغوط تضخمية غير مسبوقة.

جودة أداء الحكومات

صدر في 14/05/2026 تقرير عن مجموعة تشاندلر للحكومة - Chandler Governance Group - عن عام 2026 يحوي تصنيف لجودة أداء الحكومات ويغطي 133 دولة، ومقر المجموعة جمهورية سنغافورة المتفوقة دائماً في جودة أداء حكومتها. مؤشر الأداء يشمل 7 مؤشرات فرعية، وترتيب كل دولة ضمن مؤشر جودة الأداء هو حصيلة النقاط التي تحصل عليها من تلك المؤشرات الفرعية. والمؤشرات السبعة هي، رؤى القيادات العليا، فاعلية القوانين والسياسات، قوة المؤسسات العامة، المتانة المالية، جاذبية بيئة العمل، التأثير والسمعة على مستوى العالم، ودعم نجاح الفرد. احتلت سنغافورة المركز الأول في 5 من المؤشرات السبعة لذلك تصدرت حكومات العالم في جودة الأداء، وبعدها من المركز الثاني إلى المركز الثامن احتكرته دول أوروبية معظمها إسكندنافية، فجاءت النرويج ثانية والدنمارك ثالثة

(Statistical Review of World Energy) الصادر عن شركة بريتش بتروليوم (BP) في عام 2025، وتظل كلها أرقام تقريبية، ننسبها إلى مصادرها دون تأكدها.

وللإمارات التي كانت تنتج نحو 3.600 مليون برميل يومياً قبل الحرب في شهر فبراير، بلغ فاقد الإنتاج 1.450 مليون برميل يومياً في شهر مارس، وكان الفاقد أقل أو نحو 1.350 مليون برميل يومياً في شهر أبريل، وقد ترفع إنتاجها في شهر مايو بتفعيل أكبر للتصدير من ميناء الفجيرة وهو خارج مضيق هرمز. وكانت إيران تنتج 3.390 مليون برميل يومياً قبل الحرب، غالبية لتغطية الاستهلاك المحلي، وفقدت نحو 130 ألف برميل يومياً في مارس، ونحو 230 ألف برميل يومياً في أبريل. والعراق الذي كان ينتج 4.400 مليون برميل يومياً قبل الحرب، فقد نحو 2.870 مليون برميل يومياً في مارس و3.230 مليون برميل يومياً في أبريل. وقطر التي كانت تنتج 557 ألف برميل يومياً قبل الحرب، فقدت نحو 450 ألف برميل يومياً في مارس، و500 ألف برميل يومياً في شهر أبريل، والتأثير على قطر مزدوج، لأنها فقدت أيضاً نسبة عالية من إنتاجها من الغاز الطبيعي. والبحرين التي كانت تنتج 193 ألف برميل يومياً قبل الحرب، فقدت نحو 120 ألف برميل يومياً في مارس، وفقدت نحو 180 ألف برميل يومياً في أبريل. وأخيراً السعودية التي كانت تنتج معدل 10.500 مليون برميل يومياً قبل الحرب، فقدت نحو 2.500 مليون برميل يومياً في مارس، وفقدت 3.000 مليون برميل يومياً في أبريل.

المحصلة النهائية هي أن تلك الدول كانت تنتج 25.200 مليون برميل يومياً قبل الحرب، وفقدت 10.540 مليون برميل يومياً من إنتاجها في شهر أبريل، أو نحو 10% من حجم

الحرب - فاقد إنتاج النفط

قال تقرير «الشال» الأسبوعي: يرصد تقرير شهر مايو لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA) فاقد إنتاج النفط في الإقليم الناتج عن الحرب وإغلاق مضيق هرمز، ورغم أن التقرير يغطي أرقام إنتاج دول الإقليم حتى 26 أبريل الفائت، إلا أن شيئاً لن يتغير بشكل مادي في شهر مايو مالم يحسم الأمر بين خيار استمرار الحرب والحصار أو وقفهما، فتوقعات الإدارة هي زيادة الفاقد في مايو بنحو 200 ألف برميل يومياً. وفي متابعة من قبل الشال لمعدل أسعار برميل خام برنت لشهري مارس وأبريل وما مضى من شهر مايو، ونتيجة لفاقد الإنتاج وتأرجح الأخبار بين تجدد الحرب أو وقفها، بلغ معدل سعر برميل خام برنت لشهر مارس نحو 103.1 دولار أمريكي، وارتفع معدل سعره لشهر أبريل إلى نحو 117.3 دولار أمريكي، وبلغ معدله ما بين بداية مايو والثامن عشر منه نحو 110.1 دولار أمريكي، مقارنة بمعدله لشهر فبراير البالغ 70.9 دولار أمريكي للبرميل.

أرقام إدارة الطاقة الأمريكية تغطي 7 دول في الإقليم، أو خمس من دول مجلس التعاون الخليجي باستثناء عُمان لأنها خارج مضيق هرمز، إضافة إلى العراق وإيران. وتبدأ من الكويت التي قدرت إنتاجها قبل الحرب بنحو 2.560 مليون برميل يومياً في شهر فبراير، لتفقد نحو 1.400 مليون برميل يومياً في شهر مارس، ويرتفع الفاقد إلى نحو 2.050 مليون برميل يومياً في شهر أبريل، ما يعني أنها أنتجت في أبريل نحو 0.510 مليون برميل يومياً، وهو مستوى لا نعتقد أنه سوف يختلف كثيراً في شهر مايو. ويقدر مستوى الاستهلاك المحلي في الكويت بنحو 0.519 مليون برميل يومياً في عام 2024، وفقاً لتقرير المراجعة الإحصائية للطاقة العالمية



10 شركات قيادية حققت أرباحاً بنحو 508.4 مليون دينار كويتي

72.7% نسبة تراجع أرباح قطاع الخدمات المالية في الربع الأول 2026



وفنلندا رابعة والسويد خامسة ثم سويسرا سادسة وألمانيا سابعة وهولندا ثامنة، ثم لوكسمبورغ عاشر. الاختراق الوحيد لقائمة العشرة الأوائل كان من نصيب الإمارات وفي الترتيب التاسع وبعيداً بنحو 20 موقع عن أقرب شركائها في مجلس التعاون الخليجي. وتصدر الترتيب ضمن مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي بعد الإمارات، دولة قطر وجاءت في المركز الثلاثين، ثم السعودية في المركز 37، ثم عُمان في المركز 46، ثم البحرين في المركز 50، وأخيراً الكويت في المركز 56.

وجاء التأثير السلبي الرئيسي لتخلف الكويت عن قريناتها ضمن دول مجلس التعاون الخليجي في ثلاث مؤشرات من أصل المؤشرات السبعة حققت فيها ترتيباً متأخراً عن ترتيبها العام. والإرتقاء بالترتيب يتطلب العمل على تحسين الأداء في المؤشرات الفرعية الثلاثة، فقد حصلت على الترتيب 98 في قوة المؤسسات العامة، وجاء ترتيبها عند مستوى 78 في السمعة والتأثير على المستوى الدولي، وحصلت على الترتيب 72 في جاذبية بيئة العمل.

وضمن المؤشرات الفرعية السبعة، جاءت الكويت الأخيرة في ست منها ضمن دول مجلس التعاون الخليجي، الاستثناء الوحيد كان لمؤشر المتانة المالية الذي حققت فيه الكويت مركزاً متقدماً، أو الترتيب 14 على مستوى العالم، وثالثة على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي بعد كلاً من قطر في الترتيب التاسع، والإمارات في الترتيب العاشر.

أرباح الشركات المدرجة - الربع الأول 2026

بلغ عدد الشركات المدرجة التي أعلنت نتائجها المالية عن الربع الأول من السنة الحالية 133 شركة، أو نحو 95.7% من عدد الشركات المدرجة البالغ عددها 139 شركة، وذلك بعد استبعاد الشركات التي لم تعلن بعد عن نتائجها. وحققت تلك الشركات صافي أرباح بلغ نحو 365.7 مليون دينار كويتي، بتراجع بنحو 49.3% - عن مستوى أرباح الربع الأول من عام 2025 البالغة نحو 721.8 مليون دينار كويتي. وحققت انخفاضاً بنحو 14.4% - مقارنة بمستوى أرباح نفس العينة للربع الرابع 2025، حينها حققت تلك الشركات أرباحاً بلغت نحو 427.4 مليون دينار كويتي.

وزادت 5 قطاعات من أصل 13 قطاعاً نشطاً من مستوى ربحيتها عند مقارنة أدائها مع أداء الربع الأول من عام 2025، بينما تراجع أرباح 4 قطاعات وانتقل قطاعان من الربحية إلى الخسائر، وقطاع واحد خفض من خسائره وقطاع آخر زاد من مستوى خسائره. أفضل القطاعات أداءً من حيث ارتفاع القيمة المطلقة، كان قطاع الاتصالات الذي حقق أرباحاً بلغت نحو 110.6 مليون دينار كويتي مقابل نحو 80.4 مليون دينار كويتي، أي بزيادة بنحو 30.2 مليون دينار كويتي وبنسبة 37.5%. ثانيها قطاع البنوك الذي حقق أعلى مستوى في قيمة الأرباح الصافية وبنحو 385.4 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 377.2 مليون دينار كويتي، أي بارتفاع مطلق بقيمة 8.1 مليون دينار كويتي أو بنسبة 2.2%. تلاهما في الارتفاع، قطاع الطاقة الذي زاد أرباحه من نحو 7.1 مليون دينار كويتي إلى نحو 8.6 مليون دينار كويتي، أي مرتفعاً بنحو 1.5 مليون دينار كويتي وبنسبة 22.1%.

وفي الجانب الآخر، أكبر انخفاض في مستوى الأرباح كان من نصيب قطاع الصناعة، فقد بلغت خسائره نحو 204 مليون دينار كويتي نزولاً من مستوى أرباحه 42.4 مليون دينار كويتي حققها في الربع الأول من العام الماضي، أي منخفضاً بنحو 246.4 مليون دينار كويتي، ما يعني أنه السبب الرئيسي في التأثير السلبي على نتائج أداء البورصة للربع الأول 2026. ويعود ذلك إلى تسجيل شركة «أجيليتي

58 شركة حققت ارباح صافية عن الربع الأول منها 42 شركة زادت مستوى أرباحها

شركة انخفض مستوى أرباحها، بينما زادت 30 شركة من مستوى خسائرها أو انتقلت من الربحية إلى الخسائر، مقابل 61 شركة حققت تراجعاً في أدائها ضمن العينة ذاتها للفترة نفسها من العام السابق.

وفي قائمة أعلى الشركات الربحية، حققت عشر شركات قيادية أرباحاً بنحو 508.4 مليون دينار كويتي، أو نحو 139% من إجمالي الأرباح المطلقة لكل الشركات المعلنة، ونحو 73.1% من جملة الشركات الربحية. تصدرها «بيت التمويل الكويتي» بنحو 176.5 مليون دينار كويتي، وجاء «بنك الكويت الوطني» في المرتبة الثانية بنحو 135.5 مليون دينار كويتي، وشركة «الاتصالات المتنقلة (زين)» في المرتبة الثالثة بنحو 79.8 مليون دينار كويتي، واحتل بنك بوبيان المرتبة الرابعة بنحو 26.4 مليون دينار كويتي. وعلى النقيض، حققت عشر شركات أعلى خسائر مطلقة بنحو 320.9 مليون دينار كويتي، ضمنها حققت شركة «أجيليتي للمخازن العمومية» أعلى مستوى في الخسائر المطلقة وبنحو 225.4 مليون دينار كويتي، كما أسلفنا، تلتها الشركة «الوطنية العقارية» بنحو 53.8 مليون دينار كويتي.

للمخازن العمومية» خسائر بقيمة 225.4 مليون دينار كويتي، وهي خسارة نقدية غير متكررة نتيجة صلبها ناتج عن أحكام قضائية خاصة باستثماراتها في الكويت، وذلك، مقابل أرباح بلغت نحو 11.6 مليون دينار كويتي للفترة ذاتها من عام 2025. ويتبعه في انخفاض قيمة الأرباح الصافية، قطاع الخدمات المالية بتحقيقه أرباحاً بلغت نحو 24.6 مليون دينار كويتي نزولاً من مستوى 90.2 مليون دينار كويتي حققها في الربع الأول من العام الماضي، أي منخفضاً بنحو 65.6 مليون دينار كويتي أو بنحو 72.7%-. وتفصيل أداء القطاعات يلخصها الجدول المرفق.

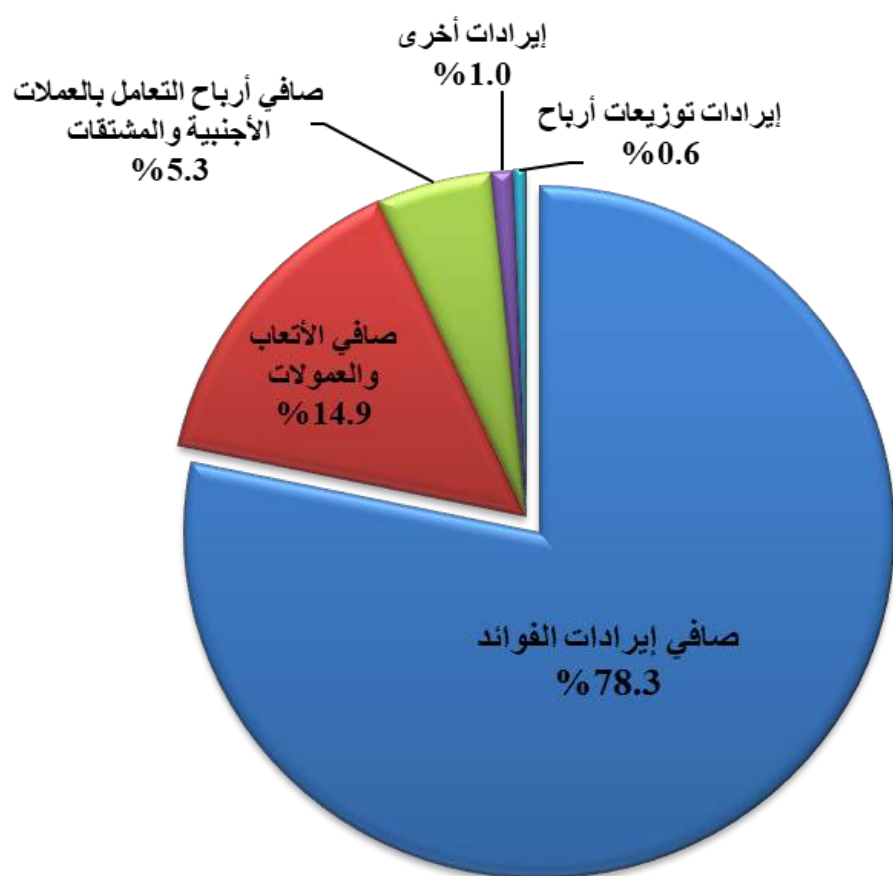
وتشير نتائج الربع الأول من العام الجاري إلى أن 58 شركة حققت ارباح صافية في نهاية الربع الأول من عام 2026، من ضمنها زادت 42 شركة مستوى أرباحها، و16 شركة أخرى إما تحولت إلى الربحية أو خفضت من مستوى خسائرها، أي أن 43.6% من الشركات التي أعلنت نتائجها حققت تقدماً في الأداء، وكان عدد الشركات التي حققت تقدماً في أدائها من نفس العينة 72 شركة في الربع الأول من عام 2025. وحققت 75 شركة هبوطاً في مستوى أدائها، ضمنها 45

موجودات بنك الخليج ارتفعت بنسبة 4.4% إلى 8.036 مليار دينار كويتي



نتائج بنك الخليج - الربع الأول 2026

إجمالي الإيرادات التشغيلية في الربع الأول 2026



وتظهر البيانات المالية أن إجمالي موجودات البنك قد ارتفع بما قيمته 336.6 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 4.4%، ليصل إلى نحو 8.036 مليار دينار كويتي مقابل

دينار كويتي. وبذلك، انخفض هامش صافي ربح البنك إلى نحو 20.9% من جملة الإيرادات التشغيلية، مقارنة بنحو 21.3% خلال الفترة المماثلة من عام 2025.

أعلن بنك الخليج نتائج أعماله للربع الأول من العام الحالي، والتي تشير إلى أن البنك حقق أرباحاً (بعد خصم الضرائب) بلغت نحو 9.4 مليون دينار كويتي، مرتفعة بنحو 72 ألف دينار كويتي أو ما نسبته نحو 0.8%، مقارنة بنحو 9.3 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من عام 2025. ويعود السبب في ارتفاع الأرباح الصافية، إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بقيمة أعلى من ارتفاع إجمالي المصروفات التشغيلية، وخفض من مستواه الارتفاع في جملة المخصصات.

وفي التفاصيل، ارتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية بنحو 1.1 مليون دينار كويتي وبنسبة 2.6%، وصولاً إلى نحو 45.1 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 44 مليون دينار كويتي. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع معظم بنود الإيرادات التشغيلية، أهمها ارتفاع بند صافي إيرادات الفوائد بنحو 190 ألف دينار كويتي وبنسبة 0.5%، وصولاً إلى 35.3 مليون دينار كويتي مقابل 35.1 مليون دينار كويتي. وارتفع أيضاً، بند صافي الأرباح والعمولات بقيمة 903 ألف دينار كويتي وبنسبة 15.5%، وصولاً إلى 6.7 مليون دينار كويتي مقابل نحو 5.8 مليون دينار كويتي.

من جهة أخرى، ارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية للبنك بنحو 311 ألف دينار كويتي أو بنحو 1.3%، وصولاً إلى نحو 23.4 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 23.1 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من عام 2025. وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 51.9% مقارنة بنحو 52.6%. وارتفعت جملة المخصصات بقيمة 708 ألف دينار كويتي أي بنسبة 6.4%، لتصل إلى نحو 11.7 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 11 مليون



التغيير	%	القيمة	البيان	
			2025/03/31 (ألف دينار كويتي)	2026/03/31 (ألف دينار كويتي)
↑	6.8%	509002	7527292	8036294
↑	7.3%	489325	6719141	7208466
↑	2.4%	19677	808151	827828
↑	2.6%	1138	43974	45112
↑	1.3%	311	23118	23429
↑	6.4%	708	11040	11748
↑	8.5%	37	433	470
↑	0.8%	72	9353	9425
المؤشرات				
-			0.5%	0.5%
↓			4.6%	4.5%
↓			9.8%	9.4%
-			2	2
↓	-7.6%	-27	356	329
			44.5	41.1
			1.7	1.6

* المؤشرات المالية المنتهية في 31 مارس 2026 على أساس سنوي.

** تم حساب المعدل على أساس متوسط البيانات المالية في نهاية ديسمبر 2025 و نهاية مارس 2026.

تحسن، وذلك نتيجة انخفاض سعر السهم ونسبة 7.6% - مقابل ثبات ربحية السهم الواحد مقارنة مع مستواهما في 31 مارس 2025. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / القيمة الدفترية (P/B) عند 1.6 مرة مقارنة بنحو 1.7 مرة.

فيما ثبت مؤشر العائد على معدل الموجودات (ROA) عند مستوى 0.5%. وبلغت ربحية السهم الواحد (EPS) نحو 2 فلس للفترتين. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / ربحية السهم الواحد (P/E) نحو 41.1 مرة مقارنة بنحو 44.5 مرة (أي

نحو 7.700 مليار دينار كويتي في ديسمبر 2025. فيما ارتفع إجمالي الموجودات بنحو 509 مليون دينار كويتي أو بنحو 6.8%، مقارنة بنحو 7.527 مليار دينار كويتي في نهاية الفترة ذاتها من العام الماضي. ارتفع بند قروض وسلف بنحو 326.2 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 5.6%، وصولاً إلى نحو 6.185 مليار دينار كويتي (77.0% من إجمالي الموجودات) مقابل نحو 5.859 مليار دينار كويتي (76.1% من إجمالي الموجودات) في ديسمبر 2025، وارتفع بنحو 567.1 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 10.1%، مقارنة بالفترة نفسها من عام 2025 حين بلغ نحو 5.618 مليار دينار كويتي (74.6% من إجمالي الموجودات). وبلغت نسبة قروض وسلف إلى إجمالي الودائع نحو 99.9% مقارنة بنحو 97.0% في نهاية الربع الأول من عام 2025. وارتفع بند النقد والنقد المعادل بنحو 45.8 مليون دينار كويتي أو بنسبة 5.4%، ليصل إلى نحو 889 مليون دينار كويتي (11.1% من إجمالي الموجودات) مقارنة مع نحو 843.1 مليون دينار كويتي (11.0% من إجمالي الموجودات) كما في نهاية عام 2025، في حين انخفض بنحو 270 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 23.3% - حين بلغ 1.159 مليار دينار كويتي (15.4% من إجمالي الموجودات) عند المقارنة بالفترة نفسها من عام 2025.

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعاً بلغت قيمته 363.1 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 5.3%، لتصل إلى نحو 7.208 مليار دينار كويتي مقارنة بنحو 6.845 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2025. وارتفعت بنحو 489.3 مليون دينار كويتي أي بنسبة 7.3%، عند المقارنة بما كان عليه ذلك الإجمالي في نهاية الربع الأول من العام الفائت عندما بلغت آنذاك نحو 6.719 مليار دينار كويتي. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 89.7% مقابل نحو 89.3% للفترة ذاتها من العام السابق.

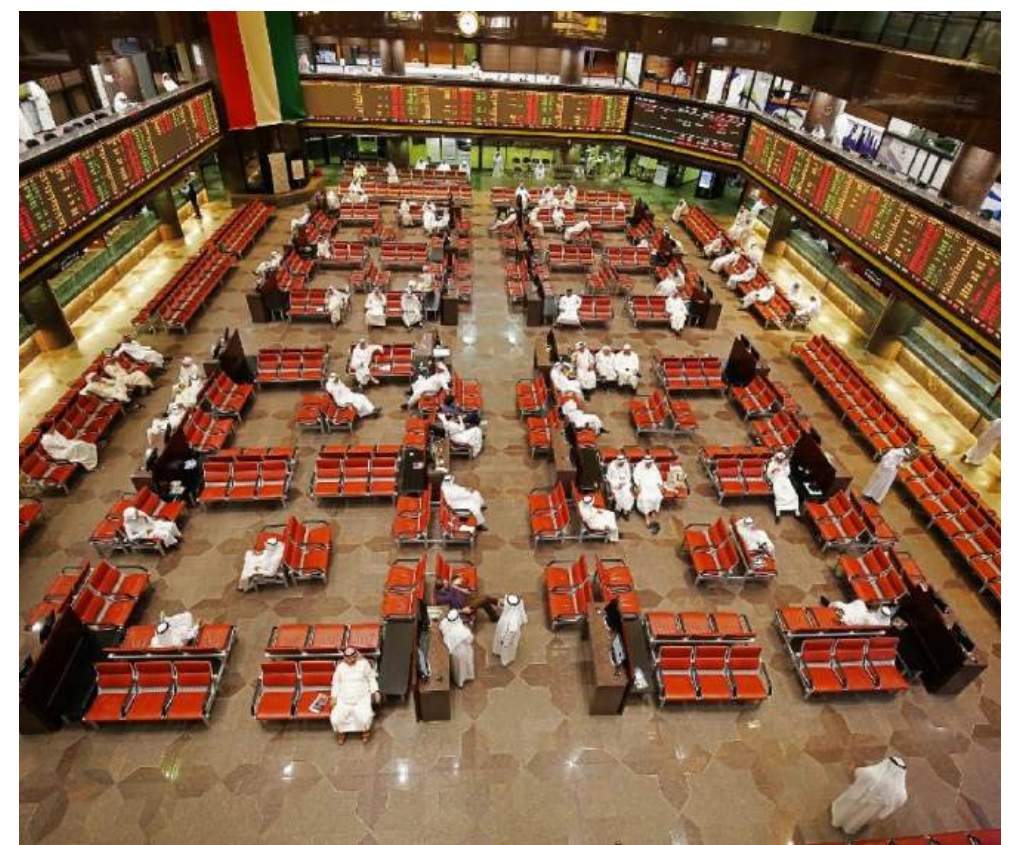
وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي، إلى أن مؤشرات الربحية للبنك قد سجلت أداءً مختلفاً ما بين ثبات وانخفاض مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2025. إذ انخفض مؤشر العائد على معدل رأس المال (ROC) ليصل إلى 9.4% قياساً بنحو 9.8%. وانخفض أيضاً، مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين (ROE) بشكل طفيف ليصل إلى 4.5% بعد أن كان عند 4.6%.

وتوضح الجداول التالية التغييرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت:

التغيير	الأسبوع التاسع عشر	الأسبوع العشرون	البيان
%	14/05/2026	21/05/2026	
	5	5	عدد أيام التداول
-0.5%	704.3	701.0	مؤشر الشال (قيم 29 شركة)
-1.5%	8782.1	8646.8	مؤشر السوق العام
	508451495	478921211	قيمة الأسهم المتداولة (د.ك)
-5.8%	101690299	95784242	المعدل اليومي (د.ك)
	2249656212	2014373673	كمية الأسهم المتداولة (أسهم)
-10.5%	449931242	402874735	المعدل اليومي (أسهم)
	131557	115339	عدد الصفقات
-12.3%	26311	23068	المعدل اليومي لعدد الصفقات

البيان	قيمة التداول	نسبة من الإجمالي
الشركات	دينار كويتي	قيمة تداول السوق
الشركة الوطنية العقارية	34732961	7.3%
بنك الكويت الوطني	33724107	7.0%
بيت التمويل الكويتي	32234639	6.7%
الشركة الوطنية للتنظيف	29122938	6.1%
مجموعة جي اف آتش المالية (ش.م.ب)	23175339	4.8%
الإجمالي	152989984	31.9%
البيان	قيمة التداول	نسبة من الإجمالي
القطاعات	دينار كويتي	قيمة تداول السوق
قطاع الخدمات المالية	144991545	30.3%
قطاع البنوك	110580655	23.1%
قطاع العقار	82681559	17.3%
قطاع الصناعة	62598356	13.1%
قطاع الخدمات الاستهلاكية	36440792	7.6%

البيان	الأسبوع العشرون	الأسبوع التاسع عشر
	21/05/2026	14/05/2026
عدد شركات ارتفعت اسعارها (شركة)	13	7
عدد شركات انخفضت اسعارها (شركة)	14	21
عدد شركات لم تتغير اسعارها (شركة)	2	1
إجمالي الشركات حسب مؤشر الشال	29	29



الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي أقل نشاطاً، حيث انخفض مؤشر كل من قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، وكذلك انخفضت قيمة المؤشر العام (مؤشر الشال). وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 701.0 نقطة، بانخفاض بلغت قيمته 3.3 نقطة ونسبته 0.5% - عن إقبال الأسبوع الماضي، وظل منخفضاً بنحو 36.6 نقطة أي ما يعادل 5.0% - عن إقبال نهاية عام 2025.

جدول مؤشر الشال لعدد 29 شركة مدرجة في بورصة الكويت

الفرق	إقفال	الفرق	يوم الخميس		اسم الشركة	
			2026/05/14	21/05/2026		
%	2025	%				
(13.2)	903.2	0.1	782.6	783.6	بنك الكويت الوطني	1
0.0	352.6	0.0	352.6	352.6	بنك الخليج	2
(5.1)	583.5	0.0	554.0	554.0	البنك التجاري الكويتي	3
(2.9)	245.7	1.1	236.0	238.6	البنك الأهلي الكويتي	4
0.0	347.4	(2.3)	355.4	347.4	بنك الكويت الدولي	5
(9.1)	361.3	(2.6)	337.3	328.5	بنك برقان	6
2.2	4,402.9	(1.3)	4,559.4	4,499.3	بيت التمويل الكويتي	7
(6.2)	927.0	(0.5)	873.9	869.3	قطاع البنوك	
3.5	208.6	8.3	199.2	215.8	شركة التسهيلات التجارية	8
(10.7)	1,778.8	(1.9)	1,618.5	1,587.9	شركة الاستشارات المالية الدولية	9
(16.9)	380.0	(0.4)	317.1	315.8	شركة الاستثمارات الوطنية	10
(0.3)	275.0	(4.4)	286.8	274.3	شركة مشاريع الكويت القابضة	11
0.8	93.1	(0.5)	94.3	93.8	شركة الساحل للتنمية والاستثمار	12
(6.6)	351.1	0.3	326.9	328.0	قطاع الاستثمار	
1.4	140.0	1.6	139.8	142.0	شركة الكويت للتأمين	13
(7.2)	720.1	3.8	643.8	668.1	مجموعة الخليج للتأمين	14
(10.2)	363.3	2.0	319.7	326.2	الشركة الأهلية للتأمين	15
2.3	220.7	(0.5)	227.0	225.8	شركة وربة للتأمين	16
(5.5)	300.2	2.5	276.8	283.7	قطاع التأمين	
(7.3)	840.2	(3.8)	809.6	779.0	شركة عقارات الكويت	17
2.6	650.8	3.8	643.4	668.0	شركة العقارات المتحدة	18
39.0	291.4	6.4	380.8	405.1	الشركة الوطنية العقارية	19
0.3	1,827.7	(1.8)	1,865.0	1,832.3	شركة الصالحية العقارية	20
3.0	507.1	0.2	521.0	522.1	قطاع العقار	
(20.7)	473.4	(7.4)	405.3	375.3	مجموعة الصناعات الوطنية (القابضة)	21
5.4	640.7	1.8	663.3	675.4	شركة أسمنت الكويت	22
(4.1)	839.3	0.9	798.2	805.0	شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	23
(9.5)	445.5	(2.4)	413.0	403.2	قطاع الصناعة	
(16.7)	941.6	3.6	757.7	784.6	شركة السينما الكويتية الوطنية	24
(7.1)	1,098.5	(5.1)	1,075.2	1,020.6	شركة أجيليتي للمخازن العمومية	25
24.4	881.4	1.4	1,081.2	1,096.8	شركة الاتصالات المتنقلة	26
12.6	107.9	(5.3)	128.3	121.5	شركة سنجي القابضة	27
11.7	808.3	0.2	900.7	902.5	قطاع الخدمات	
(13.2)	90.8	0.1	78.7	78.8	شركة نقل وتجارة المواشي	28
(0.7)	436.8	0.0	433.8	433.8	قطاع الأغذية	
(5.1)	1,000.7	(0.8)	956.5	949.2	شركة أم القيوين للاستثمارات العامة	29
(1.3)	196.6	(0.2)	194.4	194.0	الشركات غير الكويتية	
(5.0)	737.6	(0.5)	704.3	701.0	مؤشر الشال	

مؤشر الشال هو عبارة عن مؤشر قيمة، يعتمد على القيمة السوقية المرجحة بنسبة 100% وفقاً لصيغ مؤسسة التمويل الدولية، والقيمة الأساسية للمؤشر هي 100 (كما في 1 أغسطس 1990).

خلال مؤتمر المحللين للربع الأول

الخنه: محفظة مشروعات تحت الدراسة بقيمة 170 مليون دينار ذات فرص حقيقية ونسب نجاح مرتفعة



محرك الذكاء الاصطناعي.

وزاد الخنه بأن من أبرز الإنجازات التي تحققت خلال هذا الربع استمرار نمو أعمالنا على المستوى الإقليمي. فمُنذ إعلان نتائج العام الماضي واصلنا تحقيق نمو في أعمالنا خارج الكويت إلى جانب السوق الكويتي المحلي. وتبقى المملكة العربية السعودية الرهان الأكبر بالنسبة لنا، أو ما نصفه بالحصان الرابح فيما يتعلق بنمو أعمالنا، حيث سجلت أعمالنا هناك نمواً بنسبة 131%، ومع ذلك ما زلنا نرى أننا لم نستفد سوى بجزء بسيط من الفرص الواعدة والهائلة التي يزخر بها السوق السعودي.

أما في قطر، وباعتبارها سوقاً مستقرًا، فقد حققنا نمواً بنسبة 1.3%. وفي البحرين، سجلنا نمواً يقارب 60%.

ولذلك نحرص دائماً على الحفاظ على حضورنا وانتشارنا في مختلف دول المنطقة ونسعى لتعزيز بصمتنا التجارية، حتى نكون على جاهزية للاستفادة من أي تحركات أو فرص قد تطرأ داخل الأسواق الإقليمية. وكذلك الحال في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث تمكنا من تحقيق نمو بنسبة 100%. وبصورة عامة، هذه هي الآلية التي نعتد عليها في تنمية أعمالنا وتوسيع نطاقها.

أما فيما يتعلق بمحفظة المشروعات المستقبلية، فإن منصة سيلز فورس أصبحت اليوم الأداة الرئيسية التي تستخدمها الإدارة لمتابعة جميع الفرص المحتملة التي نرصدها؛ فجميع البيانات والمعلومات الواردة إلينا عبر مختلف المنصات أصبحت تُجمع الآن ضمن منصة موحدة، ومن خلالها نتابع الفرص حيث تمثل مؤشر قياس فوري.

وشدد الخنه على أن التحدي والطموح يتمثل في تحقيق الهدف السنوي في ترسية مشروعات بقيمة 75 مليون دينار كويتي، وذلك لأن الحفاظ على هذا المستوى من المشروعات الجديدة هو ما يدعم استدامة النمو مستقبلاً.

وقال نمضي بثبات ونجاح فيما يتعلق بمعدل الترسية، حيث بلغ 33% من حيث القيمة المالية بالدينار الكويتي، بينما وصل معدل الترسية من حيث عدد الفرص إلى 67%. وهذه الأرقام تعكس نتائج الربع الأول بطبيعتها، ولكن عند متابعة النظام بشكل لحظي، فإن هذه النسب تتغير باستمرار، إذ قد ترتفع النسبة من 8.3% إلى 9% أو حتى 10% في أي لحظة بحسب عدد المشروعات التي تُرسي علينا بشكل يومي وحالياً تركيز فريق المبيعات بشكل أكبر على الفرص الحقيقية ذات نسب النجاح المرتفعة.

وقال الخنه بعد تطبيق منظومة الذكاء الاصطناعي، أصبح لدينا حالياً محفظة مشروعات تقدر بنحو 170 مليون، صُنفت بوصفها مشروعات ذات فرص حقيقية ونسب نجاح مرتفعة. ومن هذا الإجمالي، هناك مشروعات بقيمة 81 مليون دينار كويتي وصلت بالفعل إلى مرحلة اقتناص المشروع، وهي المرحلة التي نكون فيها قد دخلنا في مستوى متقدم من التفاعل مع العميل.

وأعرب الخنه عن تفاؤله خلال المرحلة المقبلة، مشيراً إلى أن العديد من المشروعات المطروحة حالياً، لا سيما في الكويت، حيث تتوفر فرصاً هائلة خلال العامين إلى الثلاثة أعوام القادمة، وتشمل هذه الفرص مشروعات عقارية تطرحها الحكومة، إلى جانب مشروعات قديمة بدأت الحكومة حالياً في تجديد عقودها.



عبدالرحمن الخنه:

● 8.3 ملايين دينار حجم

عقود الربع الأول 2026

● نحرص على تعزيز

محفظة المشروعات

المستقبلية بمشاريع

نوعية تضمن النمو

● قدراتنا عالية على

خدمة قطاعات الدفاع

والإنشاءات والتجزئة

والضيافة والرعاية الصحية

● مهما كانت طبيعة

الكوادر والموارد المطلوبة

نوفر حلول بكفاءة عالية

● نعزيز بقوة دمج الذكاء

الاصطناعي في معالجة

61% من المشروعات

والفرص المستقبلية

كشف نائب رئيس مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي لشركة بيوت القابضة «بيوت»، عبدالرحمن الخنه، أن قيمة المشروعات التي تمت ترسيته على الشركة خلال الربع الأول من العام الحالي بلغت نحو 8.3 مليون دينار كويتي، بنسبة نجاح في الترسية بلغت 21%. وأوضح الخنه بأن حضور الشركة التنافسي قوي، سواء في قطاع الموارد البشرية أو القطاع العقاري، مؤكداً على أن مؤشرات النمو المستدامة والمستقرة هي أهم أهدافنا للحفاظ على معدلات نمو جيدة على مدار العام، موضحاً بأنه بالرغم من التحديات تمكنا من تحقيق نمو في الإيرادات بنسبة 3%.

وبين الخنه بأن طبيعة ونموذج عمل الشركة يقوم على أن المشروعات التي يتم ترسيته خلال العام السابق هي المحرك الأساسي لتحقيق النمو في الإيرادات في العام التالي، حيث يتم البدء في تسجيل الإيرادات خلال فترة تتراوح بين ثلاثة إلى ستة أشهر من ترسية المشروعات، ولذلك نحرص دائماً على تعزيز محفظة المشروعات المستقبلية، إلى جانب الحفاظ على محفظة قوية من المشروعات قيد التنفيذ، بما يضمن استمرارية النمو من ربع إلى آخر.

وقال الخنه خلال مؤتمر المحللين الذي عقد عن نتائج وأعمال الربع الأول من 2026، بأن «بيوت القابضة» تركز على نشاطين رئيسيين، النشاط الرئيسي والمحرك الأساسي للإيرادات هو شركتنا التابعة بيت الموارد الشركة الرائدة والمتخصصة في تقديم حلول الموارد البشرية المتكاملة، والتي يمتد نشاطها ليشمل الخدمات اللوجستية المصاحبة لها، مثل توفير السكن والنقل وإنجاز التصاريح والإجراءات القانونية واستخراج التأشيرات وتوفير معدات الوقاية الشخصية لبعض المعدات، بالإضافة إلى إدارة شؤون الموظفين والتوظيف وإعداد الرواتب وغيرها من الخدمات ذات الصلة، وكذلك خدمة مختلف القطاعات بما في ذلك قطاعات الدفاع والإنشاءات والتجزئة والضيافة والرعاية الصحية. ومهما كانت طبيعة الكوادر والموارد المطلوبة فإننا نمتلك القدرة على توفيرها بكفاءة عالية.

ونوه الخنه إلى أن النشاط الثاني يركز على قطاع العقارات وهو أحد المكونات الرئيسية الداعمة لعمليات الموارد البشرية، إلا أننا توسعنا في نطاق أعمالنا العقارية ليشمل أيضاً الخدمات التي نقدمها للجهات الحكومية ضمن المشروعات الاستراتيجية، مثل مشروعات البناء والتشغيل ونقل الملكية، علماً أنه تم تفعيل عدد كبير من أنشطة إدارة الممتلكات وإدارة المرافق ومحفظة التداول العقارية، وذلك ضمن القدرات العقارية التي تمتلكها المجموعة.

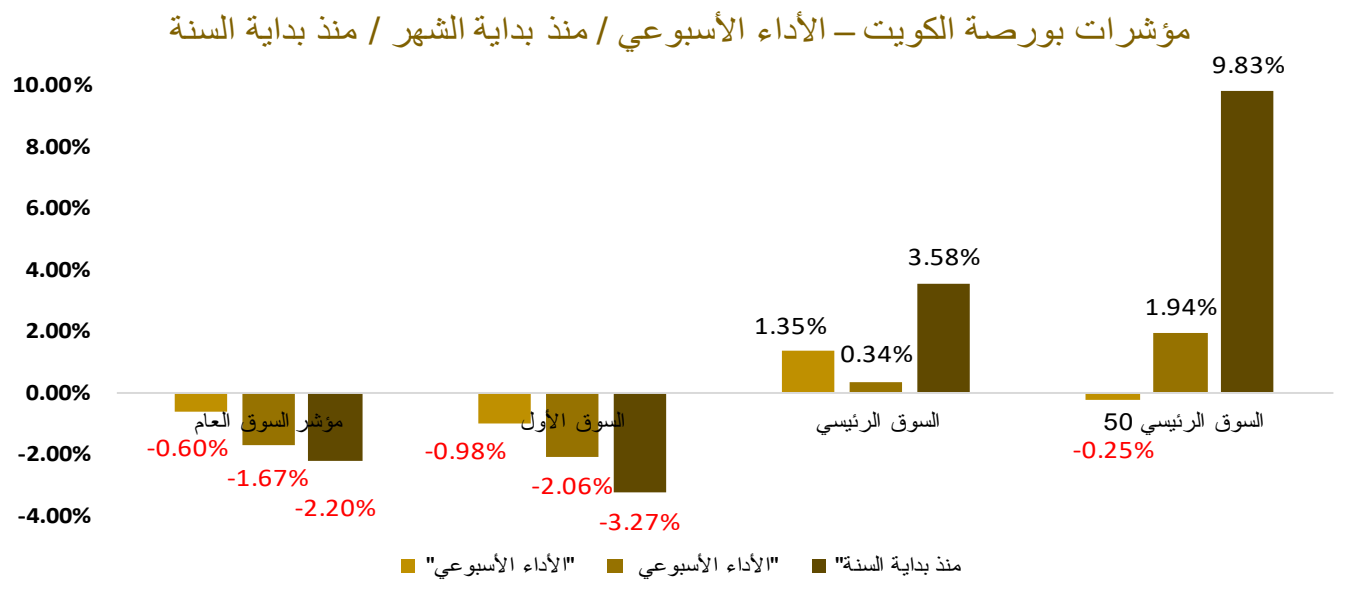
وكشف الخنه عن أن مشروع «بيوت بلس»، وهو يُعد من أكبر المشروعات العقارية في الكويت حالياً، والذي يتم تنفيذه حالياً ضمن نطاق القطاع العقاري، يعد أحد المشاريع الاستراتيجية. يمتد المشروع على مساحة تبلغ 250 ألف متر مربع، ويشمل مساحات للعرض والبيع بالتجزئة ومكاتب إدارية وخدمات لوجستية للغير، ومساحات مفتوحة ومطاعم. تم إنجاز نحو 45% من المشروع، ومن المتوقع أن يتم إطلاق المشروع خلال الربع الثالث من عام 2027.

أما فيما يتعلق بالتأجير، تواصلنا مع عدد من المستأجرين الرئيسيين وتمكنا حتى الآن من توقيع عقود تغطي نحو 21% من إجمالي السعة الاستيعابية للمبنى لصالح هؤلاء المستأجرين الرئيسيين.

وكشف الخنه عن نجاح الخطوات الأولى في خطة التحول نحو نموذج أكثر اعتماداً على الذكاء الاصطناعي في عمليات المبيعات وتطوير الأعمال. وقد وقعنا بالفعل اتفاقية مع شركة سيلز فورس، كما فعلنا عملية دمج الأنظمة والبرامج لدينا وربطها عبر منصة ميول سوفت، وبذلك يمكنني القول إننا نمتلك عملية مبيعات آلية بالكامل ویدعمها وكلاء الذكاء الاصطناعي، وحالياً يُعالج نحو 61% من المشروعات والفرص النشطة ضمن محفظة المشروعات المستقبلية من خلال



للأسبوع المنتهي في 21 مايو 2026						الإداء العام لبورصة الكويت		
عدد الصفقات المنفذة منذ بداية السنة	قيمة التداول منذ بداية السنة (مليون د.ك)	حجم التداول منذ بداية السنة (مليون)	النسبة إلى السوق (%)	القيمة السوقية (مليار د.ك)	عدد الشركات المدرجة	المؤشر	البورصة	الدولة
1,889,606	7,420.83	28,398.17	100.00%	52.17	139	مؤشر السوق العام	بورصة الكويت	
11,162	5,213.28	13,465.05	83.39%	43.51	39	مؤشر السوق الأول		
1,878,444	2,207.55	14,933.12	16.61%	8.67	100	مؤشر السوق الرئيسي 50		
			5.99%	3.12	48	مؤشر السوق الرئيسي		



المؤشرات	المستوى الحالي للمؤشر	التغيير (%)	الأداء منذ بداية الأسبوع
مؤشر السوق العام	(195.55)	-2.20%	-0.60%
مؤشر السوق الأول	(310.23)	-3.27%	-0.98%
مؤشر السوق الرئيسي 50	297.23	3.58%	1.35%
مؤشر السوق الرئيسي	854.19	9.83%	-0.25%

المؤشرات	مكرر الربحية P/E	مكرر القيمة الدفترية P/BV	عائد التوزيعات (%)
مؤشر السوق العام	16.76	1.71	3.14%
مؤشر السوق الأول	18.61	1.94	2.95%
مؤشر السوق الرئيسي 50	10.50	1.00	4.21%
مؤشر السوق الرئيسي	10.37	1.18	2.49%

قطاعات السوق - نبذة عن أداء الأسبوعي

القطاع	عدد الشركات	أداء المؤشر للأسبوع الحالي	أداء المؤشر للأسبوع السابق	التغيير (%)	التغيير	القيمة السوقية (%)	النسبة إلى السوق (%)	ترتيب القطاع	مكرر الربحية P/E	مكرر القيمة الدفترية P/BV	عائد التوزيعات (%)
البنوك	9	2,098.52	2,115.72	-0.81%	(17.20)	60.01%	31,309.49	1	19.57	2.05	2.42%
الخدمات المالية	44	1,770.96	1,783.74	-0.72%	(12.78)	70.77%	5,621.06	2	12.23	0.90	3.07%
الاتصالات	4	1,424.29	1,402.37	1.56%	21.92	8.35%	4,355.51	3	10.83	1.99	8.94%
العقار	29	1,989.15	2,008.50	-0.96%	(19.35)	8.07%	4,211.60	4	19.45	1.46	1.84%
صناعية	19	740.37	749.85	-1.26%	(9.48)	4.69%	2,445.84	5	15.81	1.55	4.71%
الخدمات الاستهلاكية	11	2,277.42	2,287.83	-0.46%	(10.41)	3.18%	1,658.47	6	17.49	2.92	1.93%
التأمين	8	1,873.62	1,845.77	1.51%	27.85	1.44%	753.87	7	8.59	0.81	4.52%
الطاقة	6	1,844.63	1,858.22	-0.73%	(13.59)	0.95%	496.45	8	13.91	1.42	3.27%
مواد أساسية	3	828.82	825.37	0.42%	3.45	0.89%	466.94	9	17.68	1.55	6.15%
السلع الاستهلاكية	2	1,282.86	1,319.78	-2.80%	(36.92)	0.74%	388.19	10	20.00	2.70	3.80%
الرعاية الصحية	2	548.89	564.82	-2.82%	(15.93)	0.50%	261.58	11	23.95	1.78	1.91%
منافع	1	378.95	386.84	-2.04%	(7.89)	0.30%	158.40	12	9.83	1.12	4.86%
التكنولوجيا	1	3,273.75	2,640.82	23.97%	632.93	0.09%	45.00	13	NM	NM	NM

الأكثر 5 شركات انخفاضاً

السهم	سعر إغلاق الأسبوع الحالي	سعر إغلاق الأسبوع السابق	التغيير (%)	التغيير منذ بداية السنة (%)	كمية التداول خلال الأسبوع الحالي (مليون)	قيمة التداول خلال الأسبوع الحالي (مليون د.ك)
أرجان	0.125	0.134	-6.72%	-6.72%	21.694	2.724
تحصيلات	0.143	0.153	-6.54%	-9.49%	0.33	0.05
الديرة	0.552	0.584	-5.48%	-6.44%	16.18	9.19
كفيك	0.140	0.148	-5.41%	-4.11%	1.60	0.23
فيوتشر كيد	0.106	0.112	-5.36%	-9.40%	75.34	8.53

الأكثر 5 شركات ارتفاعاً

السهم	سعر إغلاق الأسبوع الحالي	سعر إغلاق الأسبوع السابق	التغيير (%)	التغيير منذ بداية السنة (%)	كمية التداول خلال الأسبوع الحالي (مليون)	قيمة التداول خلال الأسبوع الحالي (مليون د.ك)
الأنظمة	0.450	0.363	23.97%	23.97%	14.59	6.13
تمدين أ	1.285	1.080	18.98%	-4.64%	0.00	0.00
تجارة	0.143	0.122	17.21%	17.21%	25.50	3.40
أصول	0.399	0.360	10.83%	59.60%	20.59	7.96
تسهيلات	0.299	0.276	8.33%	10.38%	1.33	0.39

الأقل 5 شركات ارتفاعاً

السهم	سعر إغلاق الأسبوع الحالي	سعر إغلاق الأسبوع السابق	التغيير (%)	التغيير منذ بداية السنة (%)	كمية التداول خلال الأسبوع الحالي (مليون)	قيمة التداول خلال الأسبوع الحالي (مليون د.ك)
وطنية	0.100	0.0941	6.38%	6.38%	357.82	34.73
وطني	0.841	0.84	0.12%	-9.55%	40.54	33.72
بيتك	0.774	0.784	-1.28%	3.84%	41.49	32.23
تنظيف	0.267	0.264	1.14%	123.33%	107.22	29.12
جي اف اتش	0.183	0.19	-3.68%	-0.49%	124.47	23.18

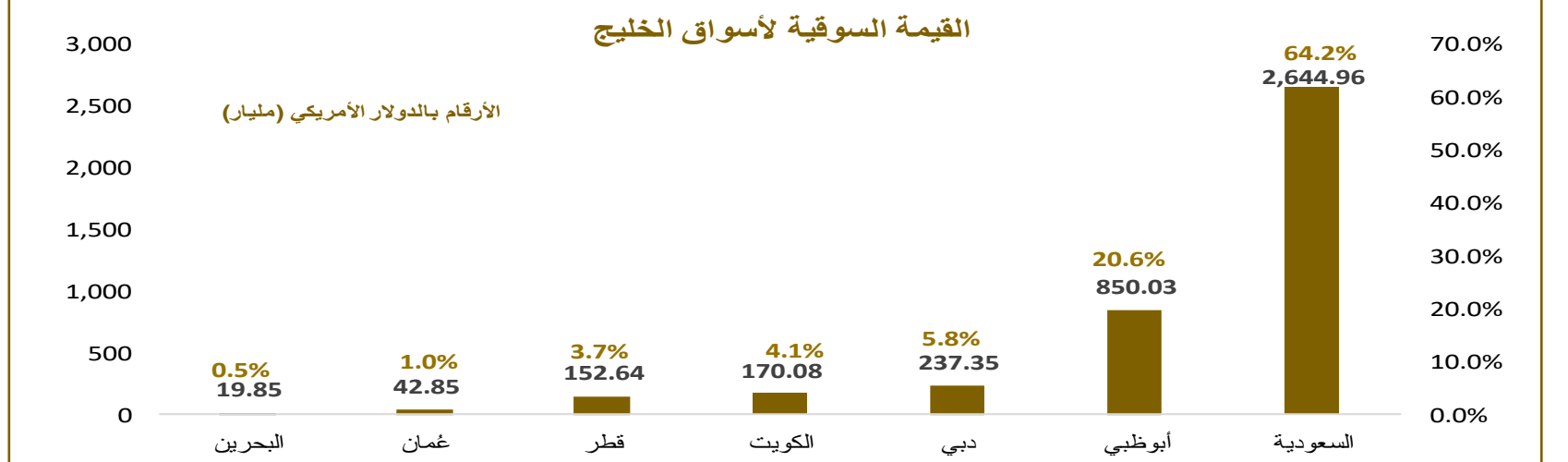
الأكثر 5 شركات نشاطاً

السهم	سعر إغلاق الأسبوع الحالي	سعر إغلاق الأسبوع السابق	التغيير (%)	التغيير منذ بداية السنة (%)	كمية التداول خلال الأسبوع الحالي (مليون)	قيمة التداول خلال الأسبوع الحالي (مليون د.ك)
وطنية	0.100	0.094	6.38%	6.38%	357.82	34.73
جي اف اتش	0.183	0.190	-3.68%	-0.49%	124.47	23.18
تنظيف	0.267	0.264	1.14%	123.33%	107.22	29.12
الامتياز	0.066	0.064	4.57%	12.16%	75.59	4.82
فيوتشر كيد	0.106	0.112	-5.36%	-9.40%	75.34	8.53

المؤشرات الخليجية - نبذة عن الأداء الأسبوعي/الشهري/السنوي

الدولة	إسم المؤشر	القيمة السوقية الحالية (\$)	النسبة إلى الأسواق الخليجية (%)	مستوى المؤشر كما في 31/12/2025	مستوى المؤشر كما في 21/05/2026	نسبة تغير الأداء الأسبوعي (%)	نسبة تغير الأداء الشهري (%)	نسبة تغير الأداء السنوي (%)	مكرر الربحية P/E	مكرر القيمة الدفترية P/BV
	مؤشر السوق العام	170.08	4.1%	8,712.05	8,907.60	-0.60%	-1.67%	-2.20%	16.76	1.71
	ناسي	2,644.96	64.2%	11,027.54	10,490.69	0.29%	-1.43%	5.12%	15.20	1.84
	مؤشر قطر QE Index	152.64	3.7%	10,379.69	10,762.51	-1.08%	-1.03%	-3.56%	11.75	1.27
	مؤشر أبوظبي العام ADX-GI	850.03	20.6%	9,636.68	9,992.72	-0.70%	-1.45%	-3.56%	13.70	1.85
	مؤشر دبي العام DFM-GI	237.35	5.8%	5,660.69	6,047.09	-1.30%	-1.83%	-6.39%	8.68	1.64
	مؤشر مسقط MSX 30	42.85	1.0%	7,631.70	5,866.80	-4.12%	-8.82%	30.08%	14.13	1.43
	مؤشر البحرين العام BASI	19.85	0.5%	1,929.48	2,066.54	-0.34%	-2.16%	-6.63%	7.11	0.74

القيمة السوقية لأسواق الخليج



شركة الساحل للتنمية والاستثمار
إدارة التداول

الخط الساخن 1899222
واتساب 1899222
بريد الكتروني cb@coast.com.kw

إعداد: شعيب علي/قسم إدارة الأصول

اتحاد شركات الاستثمار:

السوق الكويتي واكب المتغيرات رغم التحديات الجيوسياسية والاقتصادية العالمية

Expert Interview: Kuwait's Capital Market Growth



Yasmine Saleh
Editor Zawya Arabic
LSEG



Sarah Dashti
Vice President - Equity
& Fixed Income
Kamco Invest



Noura Al-Abdulkareem
Executive Director of Markets
Boursa Kuwait



سارة دشتي:

- أداء السوق الكويتي خلال 2025 استند إلى إصلاحات حكومية وقوة الأساسيات الاقتصادية

مشيرة إلى تحقيق السوق عائداً بلغ 21% مع تضاعف متوسط التداولات اليومية بأكثر من مرتين. وأضافت أن إصلاحات الرهن العقاري والعقار تمثل تحولاً هيكلياً نحو اقتصاد أكثر اعتماداً على القطاع الخاص، في ظل وجود أكثر من 100 ألف طلب إسكان وتطوير ثلاث مدن سكنية جديدة، ما يدعم نمو القطاع المصرفي والقطاعات المرتبطة به. وأوضحت أن السوق الكويتي أظهر مرونة خلال 2026 بدعم من الأرباح والتوزيعات النقدية، مع استمرار ثقة المستثمرين، لافتة إلى أن التدفقات الأجنبية الإيجابية المتواصلة منذ 9 سنوات تعكس توجهاً استثمارياً طويلاً الأجل، في وقت ساهم فيه المستثمرون المحليون في تعزيز استقرار السوق. وأشارت إلى أن الاستدامة لا تزال توجهاً عالمياً مستمراً، وأن الاكتتابات والإدراجات الجديدة المتوقعة في قطاعات المرافق والطاقة والاستثمار ستعزز تنوع السوق والسيولة. وأضافت أن صندوق السوق الأول جاء لسد غياب صناديق الـETF في الكويت، بينما واصل صندوق كامكو الاستثماري تحقيق إنجازاته بحصوله على جائزة LSEG Lipper لأربع سنوات متتالية. وأوضحت أن تحديات 2026 تتطلب محافظ استثمارية أكثر مرونة وتركيزاً على الشركات المستفيدة من التحولات الهيكلية والاختيار الملائم للأسهم.

نورة العبدالكريم:

- سوق رأس المال الكويتي يمتلك قصة نجاح تستحق أن تروى

المستثمرين. **مستجدات السوق** وأوضح أن الندوة ناقشت عدداً من المحاور المهمة، من بينها مستجدات السوق خلال عام 2026، ومشاركة المستثمرين الأجانب والأفراد، والمنتجات الاستثمارية الجديدة، والتطورات التنظيمية والتكنولوجية، إضافة إلى فرص الإدراجات الجديدة والتحديات والدروس المستفادة من المرحلة الحالية. وأشار الاتحاد إلى أن الكويت تواصل بناء منظومة مالية أكثر تنوعاً وديناميكية، قادرة على جذب المستثمرين المحليين والإقليميين والدوليين، وتعزيز مكانة سوق المال الكويتي ضمن الأسواق الواعدة في المنطقة. **قصة نجاح** وفي سياق متصل، قالت نورة العبدالكريم، رئيس قطاع الأسواق (مدير تنفيذي) في بورصة الكويت، إن سوق رأس المال الكويتي يمتلك قصة نجاح تستحق أن تروى، مشيرة إلى أن الجلسة شكلت تذكيراً بأهمية إيصال هذه الصورة بالشكل الصحيح، مؤكدة أن النقاشات التي شهدتها الندوة ساهمت في تعزيز الوعي والثقة بالسوق الكويتي. **إصلاحات حكومية** أكدت سارة دشتي، نائب الرئيس لأسهم وأدوات الدخل الثابت في إدارة الأصول بـ«كامكو إنفست»، أن أداء السوق الكويتي خلال 2025 استند إلى إصلاحات حكومية وقوة الأساسيات الاقتصادية، وليس إلى المضاربات فقط،

أكد اتحاد شركات الاستثمار أن الشركات الكويتية المتخصصة بمجال الاستثمار أثبتت خلال السنوات الماضية قدرتها على التكيف مع المتغيرات، عبر مواكبة التطورات التنظيمية، وتبني الحلول التقنية، وتعزيز مفاهيم الحوكمة والاستدامة، والاستجابة لتغيرات احتياجات المستثمرين وتطلعاتهم. وأكد أن مرونة السوق الكويتي جاءت نتيجة إصلاحات استراتيجية وجهود تطوير متواصلة على المستويين التنظيمي والتشغيلي، إلى جانب التعاون بين الجهات المعنية للحفاظ على الثقة والشفافية وتعزيز النمو المستدام.

ندوة إلكترونية

وقال الاتحاد في بيان صحفي حول الندوة الإلكترونية التي نظمها بتاريخ 19 مايو 2026، بالتعاون مع مجموعة بورصة لندن (LSEG)، وبمشاركة بورصة الكويت وشركة كامكو إنفست، أن الفعالية شكلت منصة مهمة لاستعراض التطورات التي يشهدها السوق الكويتي، وتسليط الضوء على قدرته في التعامل مع التحديات الاقتصادية والجيوسياسية الراهنة، إلى جانب إبراز مرونة القطاع المالي والاستثماري في الكويت واستمراره في تحقيق النمو والتطور رغم المتغيرات العالمية المتسارعة.

تعزيز الحوار المهني

وأوضح الاتحاد أن تنظيم هذه الندوة يأتي في إطار الحرص على تعزيز الحوار المهني ونشر الوعي الاستثماري، ومناقشة كيفية تعامل السوق الكويتي مع المرحلة الحالية التي تتسم بالتقلبات الاقتصادية والتوترات الجيوسياسية التي أثرت على العديد من الأسواق العالمية، في وقت نجحت فيه الكويت في الحفاظ على استقرار السوق وتعزيز ثقة المستثمرين. وأشار الاتحاد إلى أن دوره يتركز على دعم الوعي بعمل أسواق المال وشركات الاستثمار، وتسليط الضوء على التطورات التي يشهدها القطاع المالي والاستثماري في الكويت، إلى جانب تشجيع تبادل الخبرات وطرح النقاشات المهنية حول الفرص والتحديات التي تواجه السوق.

وأضاف أن أسواق المال الكويتية تواصل ترسيخ مكانتها كسوق يتمتع بالمرونة والاستقرار، رغم ما تشهده الأسواق العالمية من تحديات جيوسياسية وتقلبات اقتصادية تؤثر على حركة رؤوس الأموال وتوجهات



تقارير قيادة الفكر من الوطني للثروات

1.9 تريليون دولار حجم الأصول المدارة في سوق الدين الخاص العالمي

قروض الفائدة المتغيرة تتميز بخفض أثار تقلبات المزاج اليومي للأسواق

تراجع الدور المزوج للدخل الثابت كمصدر للدخل وملاذ للتحوط ضد تقلبات الأسهم

قال تقرير صادر عن الوطني للثروات لظالما شكلت الأسهم العامة والسندات عالية الجودة الركيزة الأساسية لتنوع المحافظ الاستثمارية تاريخياً؛ إذ كانت السندات توفر تدفقات نقدية مستقرة، وعادة ما تشهد انتعاشاً أثناء تراجع أسواق الأسهم، مما يساهم في تقليص الخسائر الإجمالية للمحفظة. إلا أن هذا الديناميكية التقليدية واجهت تحدياً في عام 2022، حينما تسبب التضخم المتصاعد ورفع معدلات الفائدة في هبوط الأسهم والسندات معاً بشكل متزامن. واليوم، باتت الضغوط التضخمية تُصنف كظاهرة هيكلية وليست مجرد دورة عابرة، مما دفع البنوك المركزية إلى تبني سياسة نقدية صارمة مبنية على الإبقاء على أسعار الفائدة مرتفعة لفترة أطول.

ونتيجة لهذه التحولات، بدأ المستثمرون يوجهون أنظارهم إلى ما وراء أدوات الدين العام بحثاً عن استقرار الدخل وتوزيع المخاطر. وهنا برز الدين الخاص كبديل هيكلي واعد، يتيح تدفقات نقدية تعاقدية، ويتميز بعوائد أقل ارتباطاً بتحركات الأسواق العامة.

تطور الدين الخاص ومزايا التنوع والعائد

في أعقاب الأزمة المالية العالمية، دفعت التشريعات الرقابية الصارمة البنوك التقليدية إلى تقليص نشاطها الإقراضي الموجه للشركات المتوسطة، حيث قامت الجهات التمويلية غير المصرفية بملء هذا الفراغ. وبحلول عام 2025، بلغ حجم الأصول المدارة في سوق الدين الخاص العالمي نحو 1.9 تريليون دولار، وسط توقعات بأن يقفز هذا الرقم ليصل إلى 2.6 تريليون دولار بحلول عام 2029.

يقدم الدين الخاص مزايا نوعية متعددة مقارنة بأدوات الدخل الثابت العام؛ فالقروض التي يتم التفاوض عليها بصفة خاصة تتمتع بشروط تعاقدية أقوى ورقابة دقيقة على المقترضين، مما يساعد في الحد من مخاطر انخفاض القيمة. علاوة على ذلك، تسهم هيكل الفائدة المتغيرة في تقليص الحساسية تجاه تقلبات أسعار الفائدة، في حين أن علاوة السيولة تمنح المستثمرين عوائد تفوق ما تقدمه أسواق الائتمان العامة.

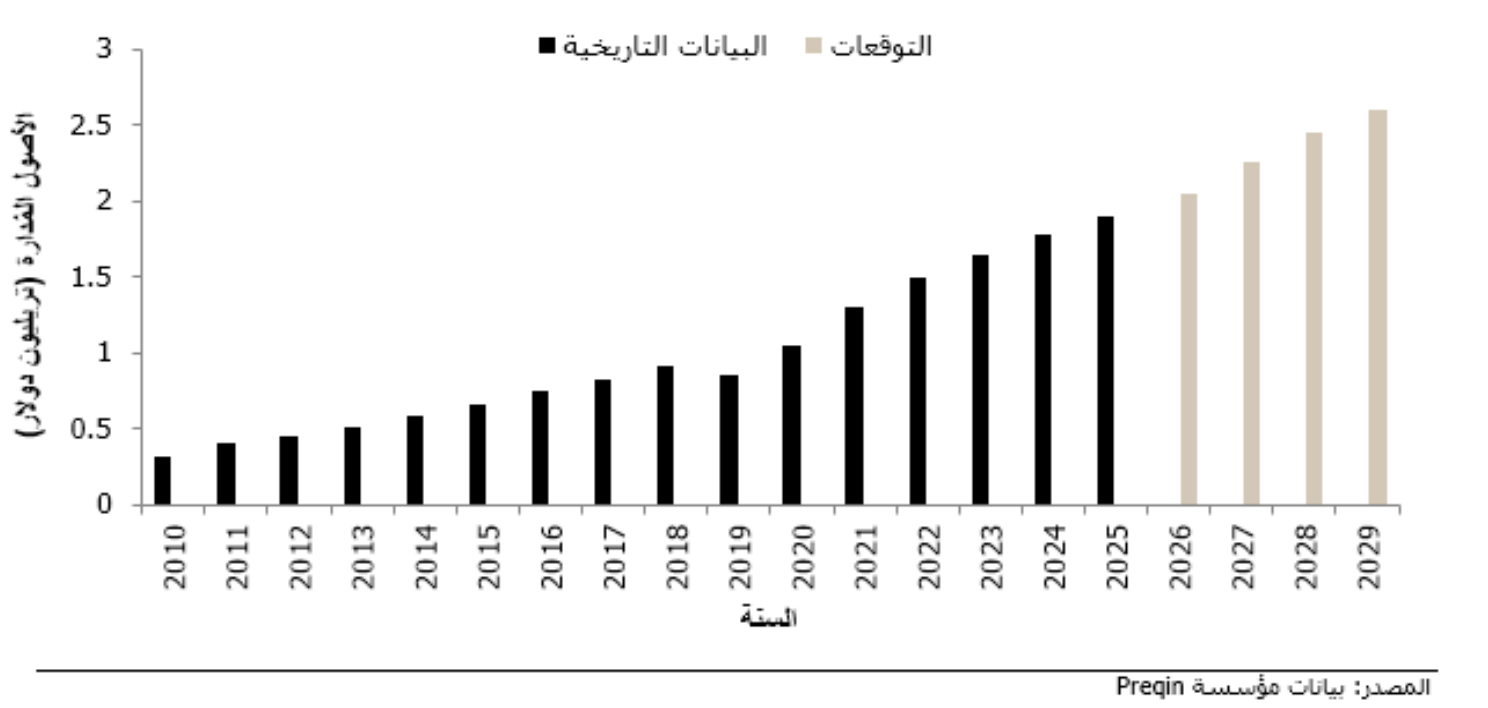
ولا تقتصر مكاسب الدين الخاص على العوائد المرتفعة فحسب، بل تمتد لتشمل مزايا جوهرية في تنوع المحافظ؛ إذ ترتبط العوائد هنا بالأداء التشغيلي للمقترضين وليس بالانطباعات العامة لأسواق المال، مما يعزز استقرار المحفظة عند تراجع الأسهم والسندات معاً، كما حدث في عام 2022. كما يتيح هذا الأصل الاستثماري فرصة فريدة للاستثمار في الشركات المتوسطة غير المدرجة في مؤشرات السندات العامة.

استراتيجيات دعم الدخل وتنوع الأصول

لا يمثل الدين الخاص استراتيجية استثمارية موحدة، بل يمتد عبر طيف واسع يتراوح بين القروض المضمونة ذات المخاطر المنخفضة والاستراتيجيات عالية العائد. وتتحوّل مخصصات رأس المال بين هذه الأدوات بناءً على تغيرات دورة الائتمان.

الإقراض المباشر: يأتي في صدارة الهيكل الرأسمالي ويعد الشريحة الأكبر، حيث يستقطب نحو نصف رؤوس الأموال المجمعّة للاستثمار. وتكون هذه القروض مضمونة بأصول المقترضين وبشروط تعاقدية صارمة، وتتراوح معدلات العائد الداخلي الإجمالي لها بين 6% و 10%. عادة

الرسم البياني (1): حجم الأصول المدارة لقطاع الدين الخاص العالمي (تريليون دولار)



المصدر: بيانات مؤسسة Prequin

المصدر: بلومبيرج وبحوث كامكو إنفست وصندوق النقد الدولي

الفوائد بدلاً من دفعها نقداً، مما يدعم السيولة النقدية للمقرضين ولكنه يؤخر الكشف عن الضغوط المالية الكامنة. مخاطر الفائدة المتغيرة: تحمي هيكل الفائدة المتغيرة المقرضين من تداعيات ارتفاع الفائدة، ولكنها في الوقت ذاته تزيد من تكاليف خدمة الدين على المقرضين، مما يرفع من مخاطر التعثر في بيئة الفائدة المرتفعة لفترات طويلة.

وتنبثق هذه الميزات من الخصائص الذاتية للدين الخاص باعتباره أداة تفاوضية تعاقدية، تخضع للتقييم التقديري، وطويلة الأجل. وتعتبر هذه الخصائص ركائز أساسية لهذا الأصل الاستثماري، مما يضع أهمية قصوى على دقة اختيار مدير الصندوق.

خلاصة واستنتاجات رئيسية

يظل الدخل الثابت التقليدي مكوناً أساسياً في توزيع أصول المحفظة، إلا أن دوره المزوج كمصدر للدخل وملاذ آمن للتحوط ضد تقلبات الأسهم قد تراجع.

تشير معدلات الفائدة المرتفعة، والتضخم المستمر، والتشردم الجيوسياسي إلى أن الارتباط بين الأسهم والسندات سيبقى أعلى من المتوسطات التاريخية، مما يعكس تحوّل هيكلها في النظام المالي.

نضج الدين الخاص ليصبح فئة أصول مستقلة بذاتها، بأصول مدارة بلغت 1.9 تريليون دولار في عام 2025، وتوقعات بالوصول إلى 2.6 تريليون دولار بحلول عام 2029. توفر قروض الفائدة المتغيرة دخلاً يتكيف مع تغير السياسات النقدية، وتتميز بكونها أقل عرضة لتقلبات المزاج اليومي لأسواق المال العامة.

تقدم الاستراتيجيات الممتازة، والثانوية، وتلك التي تقتنص الفرص مخاطر وعوائد متنوعة، تلبي تطلعات ومستويات تحمل المخاطر المختلفة لدى المستثمرين.

ساهمت الهياكل شبه السائلة في توسيع نطاق وصول مستثمري الثروات الخاصة إلى هذا السوق، إلا أن السيولة تظل مشروطة؛ ويبقى الاختيار الدقيق والمدروس لمديري الصناديق الأداة الأبرز لتحسين إدارة المخاطر، وإن كان ذلك لا يلغي تماماً القيود الهيكلية الخاصة بهذه الفئة من الأصول.

تمويل الميزانين والديون الثانوية: يستهدف الشركات التي تمتلك تمويلًا ممتازاً ولكنها بحاجة إلى رأس مال إضافي. تدمج هذه القروض بين الفوائد التعاقدية وميزات شبيهة بالأسهم لتعويض المستثمرين عن المخاطر العالية، وتتراوح معدلات العائد الداخلي الإجمالي لها بين 13% و 17%. عادة

استراتيجيات الشركات المتعثرة والفرص الاستثمارية: تعتمد على تفويضات مرنة تستهدف الشركات التي تمر بضائقة مالية أو الأسواق التي تشهد اضطرابات. وتوفر هذه الاستراتيجية أداة مكملة ومضادة للدورات الاقتصادية، حيث يمكن أن تتجاوز معدلات العائد الداخلي الإجمالي فيها 15%، وإن كانت النتائج تتباين بحسب سنة التأسيس وصياغة الصفقة.

وتشكل هذه الاستراتيجيات معاً منظومة ائتمانية تتكيف بشكل مختلف مع الدورة الاقتصادية؛ فالاستراتيجيات الممتازة (Senior) تضمن استقرار الدخل خلال الفترات المستقرة، بينما تقتنص الاستراتيجيات عالية العائد الفرص الكامنة في اضطرابات الأسواق.

اعتبارات خاصة بالمستثمرين

إن المزايا الهيكلية التي يوفرها الدين الخاص تصاحبها بالضرورة مقايضات استثمارية هامة. ويتعين على مستثمري الثروات الخاصة مراعاة خمسة اعتبارات رئيسية: محدودية السيولة: يتم تجميد رأس المال عادة لفترات تمتد لعدة سنوات، تراوح غالباً بين 7 إلى 10 سنوات في صناديق مغلقة.

قيود استرداد رأس المال: تتيح الصناديق شبه السائلة سيولة دورية، غير أن حقوق الاسترداد تظل مشروطة، وقد أظهرت إجراءات تقييد السحب مؤخراً أن السيولة قد لا تكون مضمونة في الأسواق المضطربة.

وضوح التقييم: يتم تقييم الأصول الخاصة بشكل أقل دورية مقارنة بالأوراق المالية العامة، وهو ما قد يضيف نوعاً من الاستقرار الظاهري على العوائد المعلنة، لكنه في المقابل قد يحجب العمق الحقيقي للخسائر من الذروة إلى القاع خلال الأزمات.

مميزات الفائدة المؤجلة: في بعض القروض، قد تتراكم

مبادرات توعوية لترسيخ مبادئ الشفافية والحوكمة وتحقيق أهدافها المؤسسية

بيت التمويل الكويتي يعزز ثقافة الامتثال والوعي بالتدقيق الداخلي



بمناسبة الشهر العالمي للتوعية بالتدقيق الداخلي، يؤكد بيت التمويل الكويتي التزامه الراسخ بتعزيز دور التدقيق الداخلي كركيزة أساسية في دعم الحوكمة وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة. ويُعد التدقيق الداخلي نشاطاً مستقلاً وموضوعياً يسهم في إضافة قيمة حقيقية وتحسين كفاءة الأداء المؤسسي من خلال الاستخدام الأمثل للموارد والحد من المخاطر وضمان الامتثال لأعلى معايير المهنية.

ويحرص بيت التمويل الكويتي على مواصلة أعمال التدقيق الداخلي مع التعليمات والتوجيهات الصادرة عن بنك الكويت المركزي والمعايير العالمية للتدقيق الداخلي، بما يتماشى مع التطورات التنظيمية المتسارعة في القطاع المصرفي، وبما يعزز كفاءة منظومة الرقابة الداخلية ويدعم مسيرة النمو المستدام.

وفي إطار ترسيخ ثقافة التدقيق الداخلي ونشر الوعي المؤسسي، أطلق البنك خلال هذا الشهر سلسلة من المبادرات التوعوية تضمنت رسائل بريد إلكتروني تثقيفية للموظفين ومقاطع فيديو تعريفية تبرز دور التدقيق الداخلي في تعزيز الامتثال وإدارة المخاطر، بما يسهم في رفع مستوى المعرفة وتفعيل المشاركة الإيجابية لدى الكوادر البشرية.

يعزز من جودة وكفاءة أعمال التدقيق. ويأتي الاحتفاء بهذا الشهر ليؤكد أهمية التوعية بدور التدقيق الداخلي في دعم متطلبات الحوكمة ورفع مستوى الشفافية ويواصل بيت التمويل الكويتي جهوده لترسيخ التدقيق الداخلي كأداة استراتيجية فاعلة تسهم في حماية الأصول وتحقيق القيمة المضافة وتعزيز مكانته كمؤسسة رائدة على المستويين المحلي والعالمي.

في تحسين الأداء، فضلاً عن التزامه بتعزيز النزاهة وصون المعايير الأخلاقية وترسيخ ثقافة المساءلة على مستوى البنك بأكمله. ويضم فريق التدقيق الداخلي في مجموعة بيت التمويل الكويتي نخبة من الكوادر المؤهلة الحاصلة على شهادات مهنية متخصصة مثل CPA وCIA وCFE وCISA، إضافة إلى خبرات متنوعة في مجالات العمليات المصرفية والمالية والتقنية، مما

ويرتكز التدقيق الداخلي على أربعة محاور رئيسية تتمثل في التأكيد عبر تزويد مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والإدارة التنفيذية بالثقة بأن المخاطر تُدار بكفاءة وأن الضوابط الرقابية تعمل بفعالية، وتقديم الاستشارات المتعلقة بالمشاريح والمنتجات والعمليات الجديدة لضمان ترسيخ الضوابط منذ مراحلها الأولى، إضافة إلى دوره في تقديم الرؤية عبر تحويل الملاحظات إلى توصيات عملية تسهم

عطائورات مقاميس maqames -perfume

55205700



الديرة القابضة: نمو الأرباح 46% والجمعية العامة تقرر توزيع 20% أسهم منحة

البحر: نتائج 2025 تعكس قوة أدائنا مدفوعة بمتانة استثماراتنا



طلال بدر البحر



صورة من الجمعية العمومية

القيمة للمساهمين، مجدداً التزام الشركة بتعزيز مكانتها كشريك استثماري موثوق وأحد أبرز اللاعبين في السوق الكويتي. كما صرح رامي حبلي الرئيس التنفيذي إن التوصية بتوزيع أسهم منحة بنسبة 20% هي بمثابة رسالة شكر وتقدير لثقة مساهميننا ودعمهم المستمر. كما أن القفزة النوعية في حقوق الملكية لتصل إلى 42.4 مليون دينار كويتي بنهاية عام 2025 هي شهادة حية على متانة مركزنا المالي وقدرتنا على تحقيق نمو مستدام يتجاوز التوقعات.

وأوضح أن موافقة الجمعية العامة على توزيع أسهم منحة بنسبة 20% تعكس ثقة مجلس الإدارة في الأداء المستقبلي للشركة، وحرصه المستمر على تعزيز العوائد المجزية للمساهمين ومكافأتهم على ثقتهم ودعمهم المتواصل. وأكد البحر في ختام تصريحه أن شركة الديرة القابضة تتطلع بثقة إلى عام 2026، من خلال مواصلة تنفيذ استراتيجيتها الهادفة إلى تنويع الاستثمارات واستكشاف فرص نوعية جديدة، إلى جانب تبني سياسات مالية متوازنة تدعم النمو المستدام وتعزز

للشركة ونجاح استراتيجيتها الاستثمارية في تحقيق قيمة مضافة طويلة الأجل للمساهمين. وأشار البحر إلى أن إجمالي أصول الشركة ارتفع إلى 51 مليون دينار كويتي، مدعوماً بنمو الاستثمارات في الشركات الزميلة والأصول المالية الأخرى، لافتاً في الوقت ذاته إلى استمرار الشركة في الحفاظ على مستويات منخفضة من الرافعة المالية، والتي تراجعت إلى 16% مقارنة بـ 21% في عام 2024، بما يعزز من مرونة الشركة المالية وقدرتها على التعامل مع المتغيرات الاقتصادية بكفاءة عالية.

على هامش اجتماع الجمعية العامة لشركة الديرة القابضة، والتي صادقت على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أسهم منحة بنسبة 20% على مساهمي الشركة، أكد طلال بدر البحر، رئيس مجلس الإدارة، أن الشركة واصلت خلال عام 2025 ترسيخ مكانتها الاستثمارية وتحقيق نتائج مالية وتشغيلية متميزة، مدفوعة برؤية استراتيجية واضحة وكفاءة عالية في إدارة الأصول والاستثمارات.

وقال البحر إن الشركة نجحت في تحقيق نمو قوي في مختلف مؤشراتها المالية، حيث ارتفع صافي الربح الخاص بمساهمي الشركة الأم بنسبة 46% ليبلغ 4.94 ملايين دينار كويتي، مقارنة بـ 3.39 ملايين دينار كويتي في عام 2024، فيما ارتفعت ربحية السهم إلى 43.48 فلساً مقابل 29.87 فلساً في العام السابق، الأمر الذي يعكس متانة الأداء التشغيلي واستدامة النمو.

وأضاف أن حقوق ملكية المساهمين سجلت نمواً ملحوظاً لتصل إلى 42.4 مليون دينار كويتي بنهاية عام 2025، مقارنة بـ 32 مليون دينار كويتي في العام السابق، في دلالة واضحة على قوة المركز المالي

عطورات مقاميس

maqames -perfume

55205700



في إطار مسؤوليته الاجتماعية

وحرصه على مرافقة عملائه

«وربة» يودّع حجاج بيت
الله الحرام

تحديث بيانات وجهاتهم عبر تطبيق البنك، في إطار دعمه لحملات التوعية المصرفية وتعزيز حماية البطاقات أثناء التنقل خارج البلاد.

قرب من المجتمع... ورسالة تتجاوز العمل المصرفي

وتجسد هذه المبادرة رؤية بنك وربة في أن المسؤولية الاجتماعية ليست نشاطاً موسمياً؛ بل نهج مؤسسي راسخ يقوم على صناعة أثر إيجابي ومستدام في المجتمع، من خلال مبادرات تنبع من القيم الإسلامية والإنسانية التي تشكل جزءاً أصيلاً من هوية البنك.

ومع كل مبادرة يطلقها، يواصل البنك تأكيد مكانته كمؤسسة مصرفية وطنية لا تكتفي بتقديم الحلول المالية؛ بل تسعى أيضاً إلى أن تكون شريكاً في صناعة لحظات ذات معنى، تترك أثراً طيباً في نفوس الناس، وتعزز جسور الثقة بين المؤسسة والمجتمع.

ويعتبر بنك وربة من البنوك التي حققت نجاحات كبيرة في فترة وجيزة، حيث احتل مركزاً ريادياً في مجال الخدمات المصرفية الرقمية الإسلامية، وهو من أكثر البنوك المحلية بعدد المساهمين، مما يجعله قريباً من جميع شرائح المجتمع، ويأتي هذا الإنجاز ليؤكد مجدداً على مكانة البنك كشريك مصرفي موثوق يجمع بين الابتكار والمسؤولية الاجتماعية في تقديم أفضل الخدمات والمنتجات المالية.

وبهذا الصدد قال أيمن سالم المطيري - مدير قطاع العلاقات العامة والاتصال المؤسسي في بنك وربة: «دور البنك لا يقتصر على تقديم الخدمات المصرفية؛ بل يمتد ليكون شريكاً فاعلاً في المناسبات الوطنية والاجتماعية والدينية، عبر مبادرات نوعية تترجم رؤيته القائمة على القرب من الناس، وتلبية احتياجاتهم، ومساندتهم في مختلف محطات حياتهم».

وأضاف المطيري: «من هذا المنطلق، يحرص البنك على التواجد في الفعاليات والمناسبات التي تحمل قيمة مجتمعية ودينية، بما يعزز حضوره كمؤسسة مالية تجمع بين الابتكار المصرفي والالتزام الإنساني، وتؤكد أن العمل المؤسسي الحقيقي يقاس أيضاً بأثره الاجتماعي الممتد».

تجربة مصرفية تواكب احتياجات السفر

وبالتوازي مع هذه المبادرة، يواصل بنك وربة تقديم مزايا مصرفية متكاملة لعملائه خلال موسم السفر، من خلال باقة من العروض والخدمات التي تشمل مزايا بطاقات الائتمان والبطاقات مسبقة الدفع، والتي تمنح العملاء استرداداً نقدياً ومجموعة واسعة من الامتيازات المرتبطة بالسفر، بما في ذلك دخول صالات المطارات العالمية، والتأمين على السفر، والعروض الخاصة على الحجوزات والخدمات السياحية المختلفة.

كما يواصل البنك تعزيز ثقافة الأمان المصرفي بالتزامن مع موسم السفر، عبر دعوة العملاء إلى

واصل بنك وربة ترسيخ حضوره المجتمعي من خلال مبادرة إنسانية مميزة لتوديع حجاج بيت الله الحرام، وذلك عبر تقديم هدايا وتجهيزات السفر للحجاج المغادرين من مطار الكويت الدولي - مبنى الركاب T4، في خطوة تعكس التزام البنك المتواصل بمسؤوليته الاجتماعية وحرصه على مشاركة المجتمع مناسباته الدينية والوطنية المختلفة، وتأتي هذه المبادرة امتداداً لنهج البنك في إطلاق مبادرات ذات أثر مباشر تلامس حياة الأفراد، وتؤكد قربه من المجتمع في مختلف المناسبات، لا سيما المواسم الدينية ذات الأثر الكبير في نفوس الناس.

تواصل اجتماعي مع العملاء

شهد جناح بنك وربة في مطار الكويت الدولي حضوراً لافتاً خلال توديع الحجاج، حيث حرص البنك على توزيع هدايا تضم مستلزمات سفر عملية وحقائب مخصصة تساهم في تسهيل رحلة الحجاج، في مبادرة تحمل في مضمونها رسالة تقدير ودعم لضيوف الرحمن قبل توجههم إلى الأراضي المقدسة لأداء مناسك الحج.

ولم تقتصر المبادرة على توزيع الهدايا؛ بل مثلت مساحة للتواصل الإنساني والدعاء للحجاج بالإضافة إلى الضيافة المتواصلة، في مشهد يجسد قيم التكافل والاهتمام التي يحرص البنك على غرسها في مختلف مبادراته المجتمعية.

حضور مجتمعي يعكس هوية وربة

بحضور الشريحة شريحة العبدالله الصباح

فندق سيمفوني ستايل استضاف ورشة تعليم الطهي لذوي الاحتياجات الخاصة

بالتعاون مع مؤسسة الرعاية المتكاملة لذوي الإعاقة (ICAN)



من جانبها، صرّحت حصة البالول - رئيس فريق أمهات متلازمة داون المنتسب إلى مؤسسة الرعاية المتكاملة لذوي الإعاقة (ICAN)، أن هذه المبادرة تأتي ضمن الأنشطة المستمرة التي تحرص المؤسسة على تقديمها بهدف تنمية مهارات أبنائها وتعزيز ثقتهم بأنفسهم من خلال الأنشطة التعليمية والتفاعلية، مؤكدة أهمية دور مؤسسات القطاع الخاص في دعم المبادرات المجتمعية الهادفة التي تسهم في دمج وتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة وتعزيز مشاركتهم الفاعلة في المجتمع.

وأضافت أن الورشة أتاحت للمشاركين فرصة مميزة لتعلم إعداد البيتزا باستخدام تجهيزات متخصصة، وسط أجواء مليئة بالدعم والتشجيع.

وقد شهدت الفعالية تفاعلاً وإشادة من الحضور والمشاركين، الذين أثنوا على التنظيم المميز والأجواء الإيجابية التي ساهمت في إدخال البهجة والسعادة إلى نفوس المشاركين وعائلاتهم.

إيجابية وملهمة لذوي الاحتياجات الخاصة، إلى جانب تعزيز الشراكات والتعاون مع الجهات والمبادرات الهادفة التي تدعم مختلف فئات المجتمع.

وبهذه المناسبة، صرّح المهندس/ عبدالمطلب معرفي - الرئيس التنفيذي للشركة التجارية العقارية، قائلاً:

”نحرص في الشركة التجارية العقارية على دعم المبادرات المجتمعية التي تحمل أبعاداً إنسانية مؤثرة وتسهم في تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة وتعزيز مشاركتهم في المجتمع. كما نفخر بأن يكون فندق سيمفوني ستايل منصة لاستضافة مثل هذه الفعاليات النوعية، من خلال التعاون مع الجهات والمراكز المتخصصة وتوفير تجربة داعمة ومميزة للمشاركين. وفي إطار التزام الفندق بتوفير تجربة ضيافة شاملة، قمنا بتطوير عدد من الغرف وتجهيز مرافق الفندق بما يتناسب مع احتياجات ذوي الإعاقة، بما يضمن لهم الاستمتاع بالخدمات والمرافق بكل سهولة وراحة.“

استضاف فندق سيمفوني ستايل التابع للشركة التجارية العقارية ورشة تعليم الطهي لذوي الاحتياجات الخاصة بالتعاون مع مؤسسة الرعاية المتكاملة لذوي الإعاقة (ICAN)، أقيمت تحت رعاية الشريحة شريحة العبدالله الخليفة الصباح - الرئيس الفخري للنادي الرياضي الكويتي للمعاقين، في فعالية إنسانية هدفت إلى دعم وتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة وتعزيز مشاركتهم الفاعلة في المجتمع.

وتضمنت الورشة مجموعة من الأنشطة العملية في مجال الطهي، حيث شارك الحضور في إعداد الوجبات بإشراف مختصين، وسط أجواء مليئة بالحماس والتفاعل الإيجابي. كما حرص فريق عمل فندق سيمفوني ستايل على تقديم الدعم والمساندة للمشاركين، بما ساهم في خلق تجربة مميزة وممتعة شجعتهم على اكتساب مهارات جديدة.

وتأتي هذه المبادرة في إطار اهتمام الفندق المتواصل بدعم الأنشطة المجتمعية والإنسانية التي تسهم في توفير تجارب

الوجهة الجديدة تعزز الربط الجوي بين الكويت وشمال إيطاليا

طيران الجزيرة تحلق بأول رحلة مباشرة من الكويت إلى مطار ميلانو بيرغامو



احتفلت طيران الجزيرة، وهي شركة الطيران منخفضة التكلفة الرائدة في الكويت، بتحقيق أولى رحلاتها المباشرة من الكويت إلى مطار ميلانو بيرغامو، وذلك إيداناً بافتتاح أحدث خطوطها إلى الوجهة الأوروبية وأول ربط مباشر لها مع إيطاليا.

وأقلعت الرحلة من مبنى الركاب T5 الخاص بطيران الجزيرة في مطار الكويت الدولي، بحضور لورينزو موريني، سفير جمهورية إيطاليا لدى دولة الكويت، الذي قام بتوديع الرحلة وقال السفير موريني: «إنه لشرف أن أمثل السفارة الإيطالية في هذا الحدث المهم احتفالاً بإطلاق رحلات طيران الجزيرة المباشرة بين مدينة الكويت ومطار ميلانو بيرغامو، والتي ستخلق جسراً جديداً يربط إيطاليا والكويت ليعتبر شريكاً من تعزيز العلاقات الاقتصادية والثقافية بين البلدين. أنا على ثقة بأن هذه الرحلة المباشرة الجديدة ستساهم أيضاً في تعزيز الصداقة التاريخية بين إيطاليا والكويت، بما يسمح لعدد كبير من السياح الإيطاليين باكتشاف هذا البلد الجميل، ويمكن المسافرين الكويتيين من زيارة شمال شرق إيطاليا، وهي منطقة غنية جداً بالتقاليد والمعالم السياحية.»

وتُسيّر «الجزيرة» هذا الخط الجديد بواقع ثلاث رحلات أسبوعية، أيام الاثنين والأربعاء والجمعة، ما يوفر للمسافرين مرونة أكبر لزيارة الكويت أو التخطيط لرحلات عمل قصيرة وعطلات أطول إلى إيطاليا.

وقال باراثان باسوباثي، الرئيس التنفيذي لطيران الجزيرة: «يمثل إطلاق رحلاتنا المباشرة إلى ميلانو بيرغامو محطة مهمة أخرى في مسيرة التوسع المستمر لشبكة طيران الجزيرة، حيث يستجيب هذا الخط للطلب المتنامي على الربط المباشر بين الكويت وأوروبا. لطالما كانت إيطاليا

وجنوب آسيا وأفريقيا وأوروبا، وذلك في المرحلة ما بعد الأزمة الجيوسياسية التي أدت إلى تعليق العمليات في مطار الكويت الدولي لفترة ممتدة.

وخلال صيف 2026، توفر طيران الجزيرة للمسافرين مجموعة واسعة من خيارات السفر إلى أكثر من 60 وجهة بطرحها مليوني مقعد.

ويمكن للمسافرين حجز رحلاتهم إلى ميلانو بيرغامو عبر الموقع الإلكتروني لطيران الجزيرة jazeeraairways.com أو من خلال تطبيق الجزيرة أو عبر الاتصال بخدمة العملاء على الرقم 177.

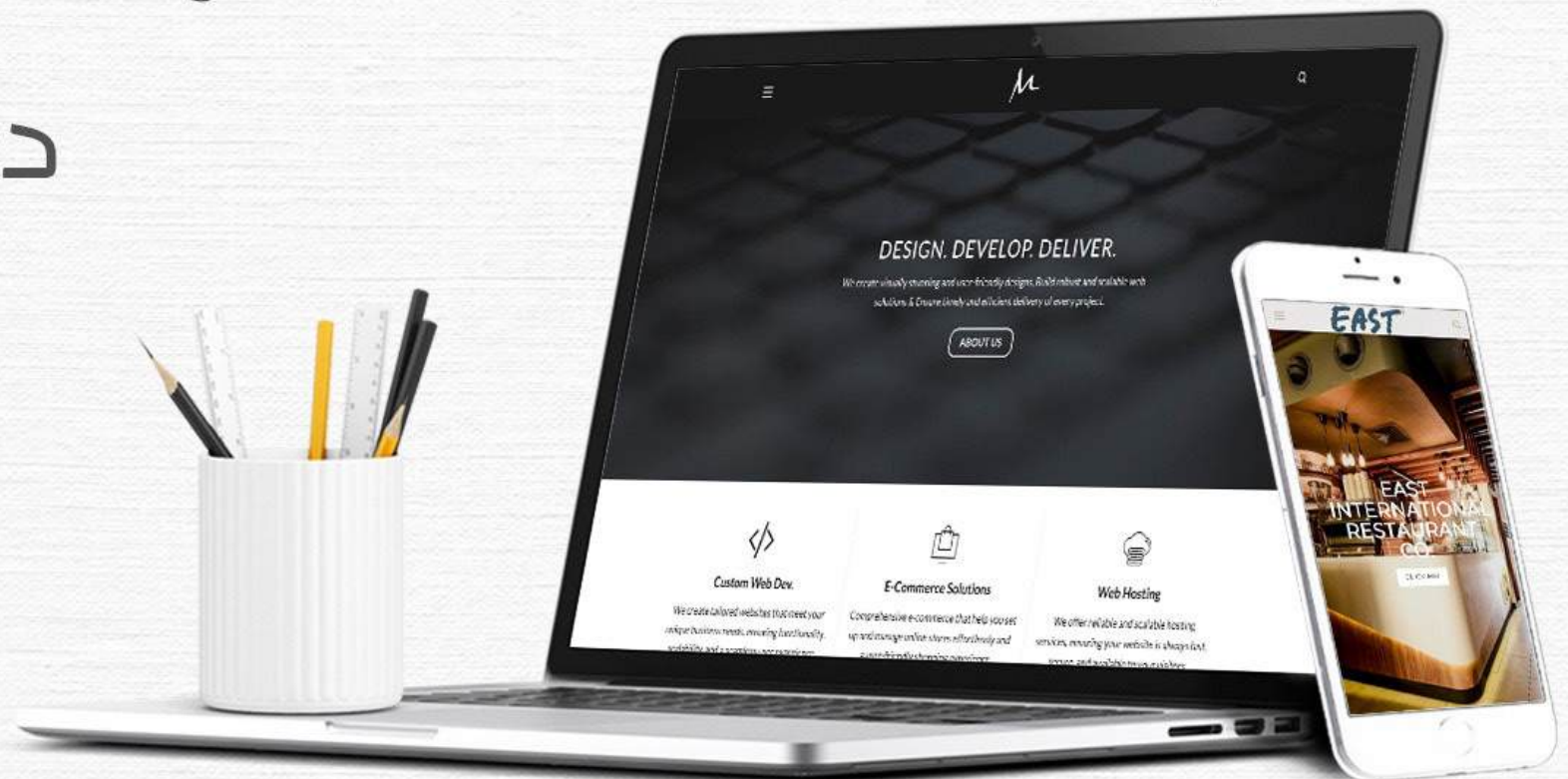
وجهة جاذبة للغاية للمسافرين بغرض السياحة والأعمال، ونحن فخورون بإضافة مطار بيرغامو كأحدث وجهاتنا لتشكل بوابة لتوسعنا الأوروبي. ومع استمرارنا في التوسع نحو وجهات جديدة ومميزة، نواصل التركيز على توفير خيارات أكبر وراحة وسهولة وصول أكثر لمسافرينا. كما يعكس هذا الإطلاق التزامنا المستمر بتعزيز الربط العالمي للكويت، ودعم السفر والسياحة والعلاقات الاقتصادية بين بلدينا. ويأتي إطلاق وجهة ميلانو بيرغامو في إطار مواصلة طيران الجزيرة توسيع شبكتها المباشرة من الكويت. وتخدم الشركة حالياً أكثر من 34 وجهة في الشرق الأوسط ووسط

تصميم مواقع الكترونية

مواقع احترافية

بريد الكتروني

دعم فني



استبيان «الاقتصادية»

مايو 2026

السؤال

هل تؤيد الربط الآلي
لسجلات المساهمين
لإعلان إفصاحات تحقق
المصلحة بنسبة 5%
بشكل فوري متى
ما تحققت؟

نعم

لا

يمكنكم المشاركة بآرائكم عبر:

«شارك ... وتفاعل
للتغيير»

عبر الواتساب
50300624

عبر موقع الجريدة الإلكتروني:
<https://aleqtisadyah.com>

حساب «الاقتصادية» على (X)
<https://x.com/Aleqtisadyahkw>

إيماننا بأهمية المشاركة وإبداء الرأي من أصحاب المصلحة، وتوسيعاً لرقعة التعبير، وإسهاماً من «الاقتصادية» في إيصال وجهات النظر حول القضايا والملفات الجوهرية التي تصب في المصلحة العامة، وتبرز التحديات والمشاكل التي تتضمن مخاطر، أو تسلط الضوء على القضايا ذات الاهتمام والأولوية بالنسبة للمستثمرين والمهتمين عموماً، تطرح «الاقتصادية» استبياناً شهرياً مكماً للجهود، وموجه لجميع المستثمرين المؤسسين المحترفين والأفراد، وكل المهتمين في السوق المالي عموماً حول قضية محددة. ومساهمة من «الاقتصادية» في إثراء النقاش وإيصال الصورة وأصوات المهتمين للمعنيين، نطرح في استبيان أبريل 2026 قضية مهمة وحيوية تهم جميع المساهمين وأصحاب المصلحة عموماً، سواء على صعيد الشأن الاقتصادي أو في الشركات، وهو ملف «الإفصاحات الفورية للملكيات واجبة الإفصاح». التساؤل مستحق والمطالب هادفة وطموحة ومهمة لتحقيق التنافسية للسوق وإعلاء الممارسة، وتتماشى مع طموح تحويل الكويت مركز مالي متميز.

عطورات مقامس

Maqames_perfume

55205700



بنك قطر الوطني QNB: ارتفاع التضخم يلقي بظلاله على مسار السياسة النقدية الأمريكية

السياسة النقدية. أما العامل الثاني، فتمثل في السياسة التجارية التي برزت مصدرا مهما للضغوط التضخمية. فقد أدت الرسوم الجمركية المرتفعة التي فرضتها الولايات المتحدة منذ عام 2025 إلى زيادة تكلفة السلع المستوردة، مما عكس جزئياً اتجاه تراجع التضخم الذي لوحظ خلال العام الماضي. وارتفع متوسط معدلات الرسوم الجمركية الفعلية من 2.3% في عام 2024 إلى 9.4% حالياً، في حين تمثل الواردات ما يقرب من 15% من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة. وتشير تقديرات بنك الاحتياطي الفيدرالي في دالاس إلى أن الرسوم الجمركية أضافت ما يقرب من نقطة مئوية واحدة إلى التضخم.

وثالثاً، لا يزال الطلب المحلي قوياً، مما يعزز ضغوط الأسعار الأساسية. ويستمر الاستهلاك الخاص في النمو بوتيرة مستقرة، مدعوماً بنمو الدخل الحقيقي وارتفاع ثروة الأسر. كما لا يزال صافي ثروة الأسر الأمريكية قريباً من مستوياته القياسية عند نحو 180 تريليون دولار أمريكي، مدعوماً بالأداء القوي لسوق الأسهم واستقرار أسعار المساكن. وعلى الرغم من أن سوق العمل يشهد تباطؤاً تدريجياً، فإنه لا يزال ضيقاً مقارنة بالمعايير التاريخية، إذ يظل معدل البطالة قريباً من 4.5%.

إضافة إلى ذلك، لا تزال السياسة المالية داعمة بصورة عامة، مع استمرار العجز الكبير والإنفاق الحكومي الذي يدعم الطلب. وتسهم هذه العوامل مجتمعة في زيادة ضغوط التضخم، لا سيما في قطاع الخدمات، حيث يميل التضخم إلى أن يكون أكثر استدامة مقارنة بالقطاعات الأخرى.



الحد في أسعار الطاقة بعد تصاعد الصراع، معتبراً هذا الارتفاع المحرك الرئيسي للزيادة الأخيرة في التضخم. فقد ارتفعت أسعار خام برنت بأكثر من 25% خلال الأسابيع التي تلت اندلاع الأعمال العدائية، متجاوزة 120 دولاراً أمريكياً للبرميل في ذروتها.

وقد أدى ارتفاع أسعار النفط والغاز إلى زيادة سريعة في تكاليف البنزين والكهرباء والنقل، مما تسبب في ضغوط تصاعدية على التضخم العام. وارتفعت تكلفة الطاقة ضمن سلة أسعار المستهلك بنسبة 17.9% على أساس سنوي في أبريل. وإلى جانب هذا التأثير المباشر، امتد أثر الصدمة عبر تأثيرات ثانوية، إذ تؤدي زيادة تكاليف الطاقة إلى ارتفاع نفقات الإنتاج والخدمات اللوجستية والتوزيع، مما يرفع الأسعار عبر نطاق أوسع من السلع والخدمات. كما يزيد انتقال ضغوط التكاليف من مخاطر استمرار ارتفاع التضخم، وهو ما يشكل تحدياً أمام

المستهدفة في السياسة النقدية والتي تبلغ 2%، مما استدعى إعادة تقييم التوقعات. ولفت التقرير إلى أن صانعي السياسات يعيدون تقييم مدى استمرارية وعمق الموجة الجديدة من ضغوط الأسعار. وإضافة إلى ذلك، فإن التغيير في قيادة بنك الاحتياطي الفيدرالي، مع تولي كيفن وارث رئاسة البنك، يزيد المشهد تعقيداً. حيث كان وارث قد أكد سابقاً أن العوامل الهيكلية، بما في ذلك الزيادة في الإنتاجية المدفوعة بالذكاء الاصطناعي، يمكن أن تخفف تكاليف الإنتاج والأسعار التي يدفعها المستهلكون، مما يشير إلى إمكانية خفض أسعار الفائدة. لكن الوضع الحالي يفرض احتمالات أكثر تعقيداً. وناقش التقرير العوامل الرئيسية التي تدفع التضخم إلى الارتفاع في الولايات المتحدة والمخاطر المترتبة على السياسة النقدية. ويتمثل أول هذه العوامل في الارتفاع

أكد بنك قطر الوطني QNB أن التحديات التي تواجه أفق التضخم في الولايات المتحدة تتزايد نتيجة للزيادة الأخيرة في أسعار الطاقة، والضغوط الجمركية المستمرة، وقوة الطلب المحلي. وتشير هذه العوامل مجتمعة إلى أن التضخم من المرجح أن يبقى أعلى من المستوى المستهدف لفترة أطول، مما يعرقل مسار بنك الاحتياطي الفيدرالي نحو تطبيع السياسة النقدية.

وأوضح بنك قطر الوطني QNB في تقريره الأسبوعي أنه نتيجة لما تقدم تم تعديل توقعات السوق، حيث يتوقع المستثمرون الآن بقاء أسعار الفائدة دون تغيير هذا العام عند حوالي 3.75%، على عكس التوقعات السائدة قبل النزاع والتي كانت تشير إلى تخفيضين بمقدار 25 نقطة أساس.

وذكر التقرير بحالة الاستقرار التي شهدتها معدلات في النمو نسبة التضخم مطلع العام الحالي في الولايات المتحدة حيث واستمرت ضغوط الأسعار في التراجع من الذروة التي بلغت بعد جائحة كوفيد-19، حيث انخفض تضخم أسعار المستهلك من حوالي 9% في منتصف عام 2022، ليقترّب تدريجياً من نسبة 2% المستهدفة من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي. إلا أن هذا المسار تعرض لتغيير مفاجئ نتيجة لتصعيد الصراع الإسرائيلي الأمريكي مع إيران في أواخر فبراير الماضي.

عقب الحملة العسكرية الأمريكية الإسرائيلية ضد إيران، التي انطلقت في 28 فبراير، أدى الارتفاع في أسعار الطاقة الناتج عن ذلك إلى انعكاس جزئي في عملية تراجع التضخم، حيث ارتفع التضخم إلى ما يقارب 4%، أي ما يناهز ضعف النسبة

ضغوط الاقتصاد الكلي تكبح زخم العملات المشفرة

100 مليار دولار خسارة إسبوعية بنسبة هبوط 4%

مؤسسي نسبي على العملة الأكبر عالمياً رغم تباطؤ الزخم السعودي، وجدير ذكرة بلغت القيمة السوقية نحو 1.49 تريليون دولار فيما هبطت إيثيريوم بنحو 7.55% على أساس أسبوعي، لتسجل أداء أضعف من بيتكوين، مع استمرار الضغوط على العملات البديلة وتراجع شهية المخاطرة، وبلغت القيمة السوقية 244.5 مليار دولار.

قوية بلغت 59.8% من إجمالي القيمة السوقية للعملات المشفرة، في الوقت الذي سجل فيه مؤشر الخوف والطمع 33 نقطة، بما يعكس استمرار حالة القلق في السوق.

تراجعت بيتكوين بنحو 4.88% خلال الأسبوع، لكنها حافظت على تداولاتها قرب مستويات الدعم الرئيسية في نطاق محدود نسبياً، ما يعكس استمرار وجود طلب

تراجعت القيمة السوقية الإجمالية للعملات المشفرة إلى نحو 2.49 تريليون دولار، مقارنة مع 2.59 تريليون دولار في بداية الأسبوع، لتفقد السوق نحو 100 مليار دولار على أساس أسبوعي، فيما انخفضت أحجام التداول اليومية إلى 86.19 مليار دولار، في إشارة إلى تراجع السيولة وحالة الحذر المسيطرة على المستثمرين. ورغم تراجع السوق، حافظت بيتكوين على هيمنة

المركزي القطري يوجه البنوك نحو دعم برنامج «رأس المال العامل»

المصرفي القطري تسجل مستويات نمو قوية في الائتمان والأنشطة التمويلية، بالتوازي مع توجهات رسمية لتعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد.

وقد أعلن بنك قطر للتنمية عن تسجيل نمو سنوي بنسبة 5% لإجمالي الالتزامات التمويلية لصالح أكثر من 630 شركة، وبلغ إجمالي محفظة البنك 7.3 مليار ريال (2 مليار دولار).

وتحفيز نمو القطاع الخاص، بما يدعم مرونته في مواجهة التحديات الإقليمية والعالمية، ويرسخ الثقة في الاقتصاد الوطني وبيئة الأعمال القطرية.

تمويل رأس المال

تأتي توجيهات مصرف قطر المركزي للبنوك العاملة في الدولة بالتعاون مع برنامج بنك قطر للتنمية لدعم تمويل رأس المال العامل في وقت يواصل فيه القطاع

التوجيه يأتي بما لا يتعارض مع السياسات الائتمانية لكل بنك أو مع تعليمات مصرف قطر المركزي، وذلك في إطار حرصه على دعم الاقتصاد الوطني، وضمان استقرار القطاع الخاص وتعزيز مناخ الأعمال.

وأوضح أن هذه الإجراءات تأتي ضمن سعي مصرف قطر المركزي إلى تقديم مبادرات فعالة وقيمة من شأنها تعزيز مكانة الاقتصاد الوطني، والمساهمة في استقرار

وجه مصرف قطر المركزي جميع البنوك والمصارف العاملة في الدولة إلى التعاون مع برنامج بنك قطر للتنمية لدعم تمويل رأس المال العامل في القطاعات المستهدفة، في خطوة تهدف إلى تعزيز السيولة ودعم استقرار ونمو القطاع الخاص ضمن إطار السياسات الائتمانية المعتمدة.

دعم القطاع الخاص

أكد مصرف قطر المركزي، أن هذا

الاقتصادية

جريدة النخبة
ورواد المال والأعمال



news@aleqtisadyah.com نستقبل الاخبار على البريد التالي:

www.aleqtisadyah.com

الموقع الالكتروني:

50300624



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw

تابعونا:

اقرأ عدد

الاقتصادية

اليومي

عبر الحسابات التالية

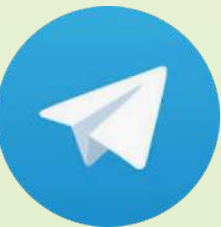
الموقع الالكتروني: www.aleqtisadyah.com



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw



aleqtisadyah_kw



aleqtisadyah.com





Detox

YOUR BODY



Relax

YOUR MIND



Boost

IMMUNITY



Recover

FASTER



Strengthen

YOUR HEART



Renew

YOUR SKIN



97989059

Sales@sunlightenme.com

Second Day Delivery /
Instalation to Kuwait

الذهب يقود تراجع المعادن النفيسة وسط ضغوط الدولار وتصاعد رهانات الفائدة

تراجعت أسعار المعادن النفيسة خلال الأسبوع الممتد من 18 إلى 23 مايو 2026، بقيادة الذهب والبلاديوم، وسط استمرار ارتفاع أسعار النفط وصعود الدولار الأميركي وتزايد رهانات الأسواق على بقاء معدلات الفائدة مرتفعة لفترة أطول في الولايات المتحدة.

وجاءت تحركات الأسواق بالتزامن مع متابعة المستثمرين لتطورات المحادثات الأميركية الإيرانية، بعد ظهور مؤشرات على إحراز تقدم جزئي في المفاوضات، ما خفف نسبياً من مخاوف التصعيد الواسع في الشرق الأوسط، دون أن يبديد القلق المرتبط بأسواق الطاقة والتضخم العالمي.

ضغوط الدولار والسندات تضغط على الذهب

تراجع الذهب بنحو 1.04% خلال الأسبوع، ليتراجع من 4,558 دولارًا للأونصة في 18 مايو إلى 4,510.50 دولار بنهاية تعاملات 22 مايو، متأثرًا بارتفاع الدولار الأميركي وصعود عوائد سندات الخزنة الأميركية.

كما تعرض المعدن الأصفر لضغوط إضافية مع ارتفاع مؤشر الدولار قرب أعلى مستوياته في 6 أسابيع، إلى جانب بقاء عوائد سندات الخزنة الأميركية لأجل 10 سنوات قرب أعلى مستوياتها منذ يناير 2025، ما زاد من تكلفة الاحتفاظ بالأصول التي لا تدر عائداً مثل الذهب.

وفي الوقت نفسه، عززت مكاسب النفط المخاوف المرتبطة بالتضخم، مع ارتفاع احتمالات إقدام مجلس الاحتياطي الفيدرالي على رفع أسعار الفائدة مجدداً قبل نهاية العام، بحسب تقديرات الأسواق.

ورغم ذلك، ساهم استمرار مشتريات البنوك المركزية والطلب الاستثماري في تقليص وتيرة تراجع الذهب، مع مواصلة الصين زيادة احتياطياتها من المعدن النفيس الشهر الثامن عشر على التوالي.

اشترك مجاناً ليصلك العدد



50300624

أرسل كلمة "اشترك" عبر الواتس اب



مدير التسويق
والإعلان

للتواصل

نستقبل الأخبار على البريد التالي

رئيس التحرير
هشام الفهد

الموقع الإلكتروني

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

@aleqtisadyahkw

حازم حيدر

50300624



news@aleqtisadyah.com

editor@aleqtisadyah.com

www.aleqtisadyah.com

جريدة اقتصادية
إلكترونية يومية
تصدر كل يوم
صباحاً بنظام pdf